

جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم: القانون الخاص
مذكرة نهاية الدراسة لنيل شهادة الماستر

التراث الثقافي كرافعة للتنمية المستدامة في ظل التحول الرقمي

الشعبة: الحقوق
التخصص: القانون الخاص
من إعداد الطالب:
نورالدين حسين حسن أبو حمام
تحت إشراف الأستاذة:
مرباط حبيبة

أعضاء لجنة المناقشة

الأستاذ(ة):	مشرفي عبد القادر	رئيسا
الأستاذ(ة):	مرباط حبيبة	مشرفا مقرر
الأستاذ(ة):	برابح هدى	مناقشا

السنة الجامعية: 2026/2025

نوقشت يوم: 2026/06/22



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة عبد الحميد بن باديس - مستغانم



كلية الحقوق والعلوم السياسية
مصلحة الترتيبات

تصريح شرفي خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية في إنجاز البحث

أنا الممضي أدناه، الطالب (ة):
اللقب: أ. بوجمام

الحامل (ة) لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 413343971 والصادرة بتاريخ: 12-09-2024

المسجل (ة) بكلية: الحقوق والعلوم السياسية قسم: القانون الخاص

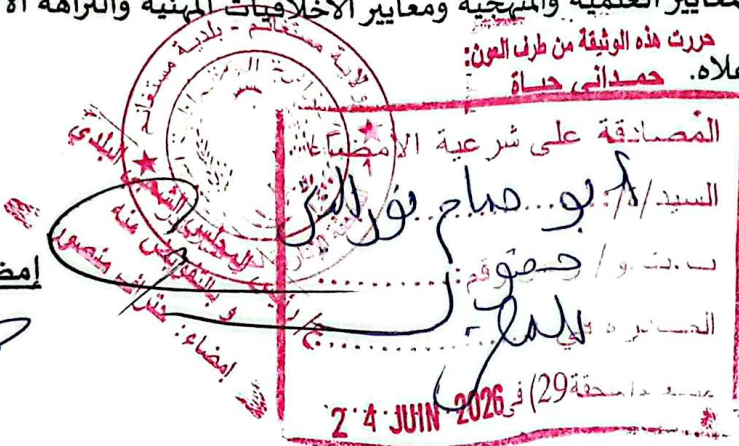
والمكلف (ة) بإنجاز مذكرة ماستر بعنوان:

التأثير الاجتماعي لرافعة للتخفيف من حدة الفقر في ظل التحول الرقمي

أصبح بشرفي أنني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية
المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه. حمداني حياة
حررت هذه الوثيقة من طرفي العون:

التاريخ:

إمضاء المعني



* ملحق القرار الوزاري رقم 933 المؤرخ في 28 جويلية 2016 الذي يعدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها.

الإهداء

أهدي هذا العمل إلى أعز ما يملك الإنسان في هذه الدنيا إلى ثمرة نجاحي إلى من أوصى بهما
الله سبحانه وتعالى :

" وبالوالدين إحسانا " سورة الإسراء - الآية 23

إلى الشمعة التي تحترق من أجل أن تضئ أيامي إلى من ذاقت مرارة الحياة وحلوها، إلى قرّة
عيني وسبب نجاحي وتوفيقي في دراستي إلى

"أمي "

أطل الله في عمرها

إلى الذي أحسن تربيتي وتعليمي وكان مصدر عوني ونور قلبي وجلاء حزني ورمز عطائي
ووجهني نحو الصلاح والفلاح إلى

"أبي "

أطل الله في عمره

إلى أخواتي وجميع أفراد عائلتي

إلى أستاذتي "مرابط حبيبة " و جميع الأساتذة الأجلاء الذين أضاءوا طريقي بالعلم

وإلى كل أصدقاء الدراسة و العمل ومن كانوا برفقتي أثناء إنجاز هذا البحث إلي كل هؤلاء
وغيرهم ممن تجاوزهم قلبي ولن يتجاوزهم قلبي أهدي ثمرة جهدي المتواضع

شكر وتقدير

- الحمد لله على توفيقه وإحسانه، والحمد لله على فضله وإنعامه، والحمد لله على جوده وإكرامه، الحمد لله حمدا يوافي نعمه ويكافئ مزيده

أشكر الله عز وجل الذي أمدني بعونه ووهبني من فضله ومكنني من إنجاز هذا العمل ولا يسعني إلا أن أتقدم بشكري الجزيل إلى كل من ساهم في تكويني وأخص بالذكر أستاذتي الفاضلة

"مرابط حبيبة"

الذي تكرمت بإشرافها على هذه المذكرة ولم تبخل عليا بنصائحها الموجهة لخدمتي

فكانت لي نعم الموجهة والمرشدة

كما لا يفوتني ان أشكر أعضاء لجنة المناقشة المحترمين الذين تشرفت لمعرفتهم وتقبيهم لمجهوداتي

كما أشكر كل من قدم لي يد العون والمساعدة ماديا أو معنويا من قريب أو بعيد

إلى كل هؤلاء أتوجه بعظيم الامتنان وجزيل الشكر المشفع بأصدق الدعوات .

مقدمة

تعتبر مسألة التراث الثقافي من أبرز القضايا التي حظيت باهتمام متزايد على المستويين الوطني والدولي، بالنظر إلى ما يمثله من قيمة حضارية وإنسانية تعكس هوية الشعوب وخصوصيتها الثقافية عبر مختلف العصور. فالتراث الثقافي لم يعد يقتصر على كونه مجرد موروث تاريخي أو رموز مادية تحفظ ذاكرة الأمم، بل أصبح عنصرًا فاعلاً في تحقيق التنمية المستدامة بمختلف أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، خاصة في ظل التحولات العالمية المتسارعة التي فرضتها الثورة الرقمية والتطور التكنولوجي الحديث.

وقد مرّ مفهوم التراث الثقافي بعدة مراحل تاريخية؛ ففي البداية كان الاهتمام منصباً على حماية الآثار والمعالم التاريخية من الاندثار أو التخريب، ثم توسّع المفهوم ليشمل التراث غير المادي كالعادات والتقاليد والفنون الشعبية والمعارف التقليدية. ومع تطور المجتمع الدولي وظهور مفاهيم التنمية الحديثة، أصبح التراث الثقافي يُنظر إليه كأداة استراتيجية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال تنشيط السياحة الثقافية، خلق فرص العمل، وتعزيز الهوية الوطنية والانتماء المجتمعي.

ومع بداية القرن الحادي والعشرين، شهد العالم تحولاً رقمياً واسعاً شمل مختلف المجالات، الأمر الذي انعكس بدوره على طرق حفظ التراث الثقافي وتنميته. فظهرت الرقمنة كآلية حديثة لتوثيق التراث وحمايته من الضياع، من خلال إنشاء قواعد بيانات رقمية، والمتاحف الافتراضية، وتقنيات الذكاء الاصطناعي والواقع الافتراضي التي ساهمت في تقريب الموروث الثقافي من الأفراد وتسهيل الوصول إليه. كما أتاح التحول الرقمي فرصاً جديدة لاستثمار التراث الثقافي في دعم الاقتصاد الرقمي وتحقيق التنمية المستدامة، عبر تطوير الصناعات الثقافية والإبداعية وتعزيز الترويج السياحي والثقافي.

غير أنّ هذا التحول الرقمي، رغم ما يوفره من مزايا، يثير جملة من التحديات المتعلقة بحماية التراث الثقافي من القرصنة والتشويه، إضافة إلى صعوبة مواكبة بعض الدول للتطورات التكنولوجية نتيجة ضعف الإمكانيات التقنية والبشرية.

تتجلى أهمية موضوع "التراث الثقافي كرافعة للتنمية المستدامة في ظل التحول الرقمي" في كونه يجمع بين ثلاثة محاور أساسية تتمثل في التراث الثقافي، والتنمية المستدامة، والتحول الرقمي، وهي من القضايا التي أصبحت تحظى باهتمام متزايد على الصعيدين الوطني والدولي، لما لها من تأثير مباشر على الهوية الثقافية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وتبرز أهمية هذا الموضوع من خلال ما يلي:

أولاً: تكمن أهمية الموضوع في إبراز الدور الحيوي للتراث الثقافي باعتباره عنصراً أساسياً في الحفاظ على الهوية الوطنية والذاكرة الجماعية للشعوب، حيث يساهم في تعزيز قيم الانتماء والارتباط بالموروث الحضاري والثقافي، خاصة في ظل التحديات التي فرضتها العولمة والتطور التكنولوجي.

ثانياً: يكتسي الموضوع أهمية خاصة من خلال بيان العلاقة بين التراث الثقافي والتنمية المستدامة، إذ أصبح التراث يمثل مورداً اقتصادياً وثقافياً مهماً يمكن استثماره في تنشيط السياحة الثقافية، وتشجيع الصناعات التقليدية والإبداعية، والمساهمة في خلق فرص العمل وتحقيق التنمية المحلية.

ثالثاً: تبرز أهمية الدراسة في توضيح أثر التحول الرقمي في حماية التراث الثقافي وتنميته، من خلال اعتماد تقنيات الرقمنة والأرشفة الإلكترونية والمتاحف الافتراضية، التي ساهمت في تسهيل حفظ التراث ونقله للأجيال القادمة، إضافة إلى توسيع نطاق الوصول إليه والتعريف به عالمياً.

رابعًا: تكمن أهمية الموضوع كذلك في تسليط الضوء على التحديات القانونية والتقنية التي تواجه حماية التراث الثقافي في البيئة الرقمية، خاصة ما يتعلق بالقرصنة الرقمية، وسرقة المحتوى الثقافي، وضعف البنية التكنولوجية في بعض الدول، الأمر الذي يستدعي وضع آليات فعالة لضمان حمايته واستدامته.

خامسًا: يساهم هذا الموضوع في إثراء الدراسات الأكاديمية الحديثة التي تربط بين المجال الثقافي والتكنولوجي، ويُعدّ من المواضيع المعاصرة التي تواكب التطورات الرقمية المتسارعة، مما يجعله مجالًا خصبًا للبحث العلمي والدراسات المستقبلية.

تعود أسباب اختيار موضوع "التراث الثقافي كرافعة للتنمية المستدامة في ظل التحول الرقمي" إلى مجموعة من الدوافع العلمية والعملية، التي تعكس أهمية الموضوع وحداثته، ويمكن إبرازها فيما يلي:

أولًا: الرغبة في دراسة موضوع حديث يجمع بين البعد الثقافي والتنموي والتكنولوجي، خاصة في ظل التطورات الرقمية المتسارعة التي أثّرت بشكل مباشر على مختلف مجالات الحياة، ومنها مجال حماية التراث الثقافي وتنميته.

ثانيًا: الأهمية المتزايدة التي أصبح يحتلها التراث الثقافي باعتباره عنصرًا أساسيًا في تعزيز الهوية الوطنية والمحافظة على الذاكرة الجماعية للشعوب، إلى جانب دوره في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال الاستثمار في السياحة الثقافية والصناعات الإبداعية.

ثالثًا: الاهتمام بدراسة أثر التحول الرقمي في تطوير آليات حماية التراث الثقافي، من خلال الرقمنة والأرشفة الإلكترونية والتقنيات الحديثة، وما توفره من وسائل فعالة لحفظ التراث وإتاحته للأجيال القادمة.

رابعاً: محاولة تسليط الضوء على التحديات والصعوبات التي تواجه الدول في مجال رقمنة التراث الثقافي، خاصة ما يتعلق بنقص الإمكانيات التقنية، وضعف الإطار القانوني، ومخاطر الاعتداءات الرقمية التي قد تهدد سلامة الموروث الثقافي.

خامساً: قلة الدراسات القانونية والأكاديمية المتخصصة التي تناولت العلاقة بين التراث الثقافي والتنمية المستدامة في ظل البيئة الرقمية، الأمر الذي دفع إلى اختيار هذا الموضوع بهدف الإسهام في إثراء البحث العلمي وتقديم دراسة أكاديمية تعالج مختلف جوانبه.

سادساً: إبراز أهمية اعتماد سياسات وطنية حديثة تقوم على توظيف التكنولوجيا الرقمية في حماية التراث الثقافي واستثماره كوسيلة لتحقيق التنمية المستدامة، بما ينسجم مع التوجهات الدولية الحديثة في هذا المجال.

تهدف هذه الدراسة الموسومة بـ "التراث الثقافي كرافعة للتنمية المستدامة في ظل التحول الرقمي" إلى تحقيق جملة من الأهداف العلمية والعملية، يمكن تلخيصها فيما يلي:

أولاً: التعريف بمفهوم التراث الثقافي وبيان أنواعه المختلفة، سواء تعلق الأمر بالتراث المادي أو غير المادي، مع إبراز أهميته الحضارية والثقافية في الحفاظ على هوية الشعوب وذاكرتها التاريخية.

ثانياً: توضيح العلاقة بين التراث الثقافي والتنمية المستدامة، من خلال إبراز الدور الذي يؤديه التراث في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والمساهمة في تحقيق التوازن بين متطلبات التنمية والمحافظة على الموروث الثقافي.

ثالثاً: دراسة أثر التحول الرقمي في حماية التراث الثقافي وتثمينه، من خلال التعرف على مختلف الوسائل والتقنيات الحديثة المعتمدة في رقمنة التراث، كالأرشفة الإلكترونية، والمتاحف الافتراضية، وتقنيات الذكاء الاصطناعي والواقع الافتراضي.

رابعاً: إبراز دور الرقمنة في تسهيل الوصول إلى التراث الثقافي ونشره على نطاق واسع، بما يساهم في تعزيز الوعي الثقافي وتشجيع البحث العلمي والسياحة الثقافية.

خامساً: تسليط الضوء على أهم التحديات القانونية والتقنية التي تواجه حماية التراث الثقافي في البيئة الرقمية، خاصة ما يتعلق بالقرصنة الرقمية، وضعف البنية التحتية التكنولوجية، وصعوبة مواكبة التطورات التقنية الحديثة.

سادساً: الوقوف على مدى فعالية الآليات القانونية والسياسات الوطنية والدولية المعتمدة لحماية التراث الثقافي في ظل التحول الرقمي، مع محاولة تقديم بعض المقترحات والتوصيات التي يمكن أن تساهم في تعزيز حمايته وتحقيق استدامته.

في ظل التطورات التكنولوجية المتسارعة التي يشهدها العالم، أصبح التحول الرقمي من أهم الوسائل الحديثة التي ساهمت في إعادة توظيف التراث الثقافي وحمايته وتثمينه، من خلال اعتماد تقنيات الرقمنة والأرشفة الإلكترونية والمنصات الرقمية التي سهّلت حفظ الموروث الثقافي ونشره على نطاق واسع. وفي المقابل، أفرز هذا التحول تحديات قانونية وتقنية متعددة، تتعلق بحماية التراث الثقافي من الاعتداءات الرقمية وضمان استدامته للأجيال القادمة، الأمر الذي جعل من التراث الثقافي عنصراً أساسياً في تحقيق التنمية المستدامة بأبعادها المختلفة.

وانطلاقاً من ذلك، تتمحور إشكالية هذه الدراسة حول التساؤل الرئيسي الآتي:

إلى أي مدى يمكن للتراث الثقافي أن يشكل رافعة لتحقيق التنمية المستدامة في ظل التحول الرقمي، وما مدى فعالية الآليات المعتمدة لحمايته وتثمينه في البيئة الرقمية؟

ويتفرع عن هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية، من أهمها:

ما المقصود بالتراث الثقافي، وما هي أهم صوره وأنواعه؟

كيف يساهم التراث الثقافي في تحقيق التنمية المستدامة؟

ما دور التحول الرقمي في حماية التراث الثقافي وتنميته؟

ما أهم التقنيات والوسائل الرقمية المعتمدة في رقمنة التراث الثقافي؟

ما أبرز التحديات القانونية والتقنية التي تواجه حماية التراث الثقافي في البيئة الرقمية؟

إلى أي مدى نجحت السياسات والآليات الوطنية والدولية في ضمان حماية التراث الثقافي

وتحقيق استدامته في ظل التطور الرقمي؟

للاجابة على هذه الاشكالية اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي،

باعتبارهما من أكثر المناهج ملائمة لطبيعة موضوع "التراث الثقافي كرافعة للتنمية المستدامة

في ظل التحول الرقمي".

فتم الاعتماد على المنهج الوصفي من خلال عرض المفاهيم الأساسية المتعلقة بالتراث

الثقافي والتنمية المستدامة والتحول الرقمي، مع بيان خصائصها وأنواعها وأهميتها، إضافة إلى

وصف مختلف الآليات والتقنيات الحديثة المستعملة في رقمنة التراث الثقافي وحمايته.

كما تم توظيف المنهج التحليلي من خلال تحليل النصوص القانونية والسياسات الوطنية

والدولية المتعلقة بحماية التراث الثقافي في البيئة الرقمية، ودراسة مدى فعالية الآليات المعتمدة

في ترميم التراث الثقافي واستثماره لتحقيق التنمية المستدامة، إلى جانب تحليل مختلف

التحديات القانونية والتقنية التي تفرضها الرقمنة والتطور التكنولوجي الحديث.

وقد ساهم الجمع بين المنهجين الوصفي والتحليلي في الإحاطة بمختلف جوانب الموضوع، وفهم

العلاقة القائمة بين التراث الثقافي والتنمية المستدامة في ظل التحول الرقمي، مع الوصول إلى

نتائج علمية تساعد في تقديم حلول وتوصيات عملية تعزز حماية التراث الثقافي وتضمن استدامته.

تم تقسيم الدراسة إلى فصلين :

الفصل الأول بعنوان النظام القانوني للتراث الثقافي في ظل متطلبات التنمية المستدامة حيث قسمنا هذا الفصل إلى مبحثين المبحث الأول بعنوان الإطار المفاهيمي للتراث الثقافي وأبعاد إستدامته الرقمية ، وفي المبحث الثاني إلى النظام القانوني لحماية التراث الثقافي في الجزائر

أما الفصل الثاني سنتطرق فيه التحول الرقمي ودوره في تثمين التراث الثقافي وتحقيق التنمية المستدامة في المبحث الأول سنتطرق النظام القانوني للتحول الرقمي في إطار التراث الثقافي ، وفي المبحث الثاني سنتطرق إلى فاعلية التحول الرقمي في تثمين التراث الثقافي ومعوقاته

وفي الأخير أنهينا هذا البحث بخاتمة تتضمن مجموعة من النتائج واقتراحات التي توصلنا لها من خلال هذه الدراسة.

الفصل الأول
النظام القانوني للتراث الثقافي
في
ظل متطلبات التنمية المستدامة

يعد التراث الثقافي من أهم المقومات الحضارية التي تعكس هوية الشعوب وخصوصيتها التاريخية، إذ يشكل رصيّدًا حضاريًا وإنسانيًا يسهم في تعزيز الانتماء الوطني وتحقيق التماسك الاجتماعي¹.

ومع التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي يشهدها العالم، برزت الحاجة إلى إيجاد نظام قانوني متكامل يهدف إلى حماية التراث الثقافي والمحافظة عليه من مختلف أشكال التعدي والإهمال، خاصة في ظل التوجهات الحديثة المرتبطة بتحقيق التنمية المستدامة. فقد أصبحت حماية التراث الثقافي لا تقتصر على مجرد المحافظة على الآثار والمعالم التاريخية، بل امتدت لتشمل توظيفه كعنصر أساسي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما يضمن استمراريته للأجيال القادمة² وقد أولت الجزائر اهتمامًا خاصًا بالتراث الثقافي من خلال إقرار مجموعة من النصوص القانونية والتنظيمية، على غرار القانون رقم 98-04 المتعلق بحماية التراث الثقافي، إضافة إلى انضمامها إلى العديد من الاتفاقيات الدولية ذات الصلة³، لاسيما اتفاقية اليونسكو لحماية التراث الثقافي والطبيعي العالمي لسنة 1972⁴ ويظهر من خلال هذه التشريعات سعي المشرع الجزائري إلى تحقيق التوازن بين متطلبات التنمية العمرانية والاقتصادية من جهة، وضرورة الحفاظ على الموروث الثقافي من جهة أخرى، باعتباره موردًا استراتيجيًا يساهم في تحقيق التنمية المستدامة⁵.

1- بوساحية السعيد، حماية التراث الثقافي في التشريع الجزائري، دار هومة، الجزائر، 2016، ص 25.

2- لعور محمد، الآليات القانونية لحماية التراث الثقافي في الجزائر، مذكرة ماستر، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، 2021، ص 14.

3- بن دينة فاطمة، دور التراث الثقافي في تحقيق التنمية المستدامة، مذكرة ماستر، جامعة الجزائر 1، 2020، ص 33.

4- القانون رقم 98-04 المؤرخ في 15 جوان 1998 المتعلق بحماية التراث الثقافي، ج.ر.ج.ج، ع 44، 1998.

5- زواوي خالد، النظام القانوني للتراث الثقافي بين الحماية والتنمية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2019، ص 41.

كما تسمح هذه الدراسة بتوضيح العلاقة الوثيقة بين حماية التراث الثقافي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، خاصة ما يتعلق بالحفاظ على الهوية الثقافية وتعزيز السياحة الثقافية والتنمية المحلية¹.

وعليه، يهدف هذا الفصل إلى دراسة الإطار المفاهيمي والقانوني للتراث الثقافي، مع إبراز مختلف النصوص التشريعية والتنظيمية التي تكفل حمايته، ثم بيان دور هذه الحماية القانونية في تحقيق التنمية المستدامة.

وعليه، يتعين دراسة هذا الفصل في بحثين، حيث نتطرق الإطار المفاهيمي للتراث الثقافي وأبعاد إستدامته الرقمية في المبحث الأول، النظام القانوني لحماية التراث الثقافي في الجزائر في المبحث الثاني.

1- قارة صليحة، حماية التراث الثقافي في ظل الاتفاقيات الدولية، مذكرة ماستر، كلية الحقوق، جامعة وهران 2، 2022، ص

المبحث الأول : الإطار المفاهيمي للتراث الثقافي وأبعاد إستدامته الرقمية

يشكل التراث الثقافي أحد أبرز العناصر التي تعبر عن هوية المجتمعات وذاكرتها الجماعية، باعتباره نتاجاً حضارياً يعكس القيم التاريخية والفنية والدينية والاجتماعية التي توارثتها الأجيال عبر الزمن¹.

ولم يعد مفهوم التراث الثقافي يقتصر على المعالم الأثرية والمباني التاريخية فقط، بل أصبح يشمل كذلك التراث غير المادي من عادات وتقاليد وفنون شعبية وموروثات فكرية، الأمر الذي دفع التشريعات الوطنية والاتفاقيات الدولية إلى إرساء قواعد قانونية تكفل حمايته وصونه من الاندثار².

ومع التطور التكنولوجي والتحول الرقمي الذي يشهده العالم، برز مفهوم الاستدامة الرقمية للتراث الثقافي كأحد الآليات الحديثة التي تهدف إلى توثيق التراث وحفظه إلكترونياً وضمان استمراريته وإتاحته للأجيال القادمة³.

فقد ساهمت التقنيات الرقمية في تطوير وسائل حماية التراث الثقافي من خلال الرقمنة، والأرشفة الإلكترونية، وإنشاء قواعد بيانات رقمية للمواقع الأثرية والمخطوطات والوثائق التاريخية، بما يعزز من فرص الحفاظ عليه والتعريف به على المستويين الوطني والدولي⁴.

وقد أدركت مختلف الدول، ومن بينها الجزائر، أهمية توظيف الوسائل الرقمية في حماية التراث الثقافي، خاصة في ظل التهديدات التي يتعرض لها من تلف واندثار وسرقة⁵، إضافة إلى تأثير العوامل الطبيعية والبشرية. لذلك، سعت التشريعات الوطنية والاتفاقيات الدولية إلى تعزيز الحماية القانونية للتراث الثقافي وربطها بأهداف التنمية المستدامة، من خلال اعتماد

1- عبد النور بن عيسى، التحول الرقمي وحماية التراث الثقافي، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2020، ص 73.

2- زواوي خالد، المرجع السابق، ص 56.

3- بن دينة فاطمة، المرجع السابق، ص 22.

4- قارة صليحة، المرجع السابق، ص 41.

5- بوساحية السعيد، المرجع السابق، ص 31.

سياسات تقوم على التوازن بين المحافظة على الموروث الثقافي واستغلاله بطريقة عقلانية تحقق التنمية الاقتصادية والثقافية والاجتماعية¹.

وعليه، يتعين دراسة هذا المبحث في مطلبين ، حيث نتطرق لمفهوم التراث الثقافي وتطبيقاته في المطلب الأول، وتكريس أبعاد التنمية المستدامة في إدارة الموروث الثقافي في المطلب الثاني.

المطلب الأول : مفهوم التراث الثقافي وتطبيقاته

يعتبر التراث الثقافي من أهم المقومات التي تعكس هوية الشعوب وخصوصيتها الحضارية، إذ يمثل مجموع الموروثات المادية وغير المادية التي خلفتها الأجيال السابقة، وتشمل المعالم الأثرية، المخطوطات، العادات، التقاليد، الفنون الشعبية، واللغات المحلية. وقد حظي مفهوم التراث الثقافي باهتمام واسع على المستويين الوطني والدولي، بالنظر إلى دوره في تعزيز الانتماء الوطني وتحقيق التنمية المستدامة².

كما أصبح الحفاظ عليه ضرورة قانونية وثقافية في ظل التحديات التي فرضتها العولمة والتطور التكنولوجي، خاصة مع تزايد المخاطر التي تهدد اندثاره أو تشويهه³.

وفي الجزائر، أولى المشرع أهمية بالغة لحماية التراث الثقافي من خلال إصدار القانون رقم 98-04 المؤرخ في 15 جوان 1998 المتعلق بحماية التراث الثقافي، والذي وضع إطاراً قانونياً شاملاً لتصنيف الممتلكات الثقافية وحمايتها واستغلالها⁴.

1- لخضاري سمية، استدامة التراث الثقافي في ظل التكنولوجيا الحديثة، مذكرة ماستر، جامعة قسنطينة 1، 2023، ص 18.

2- بن حامة فارس، التراث الثقافي في الجزائر بين مقتضيات القانون ومتطلبات التنمية المستدامة، مذكرة ماستر، جامعة سطيف 2، 2024، ص 15-32.

3- سطوطح غنية، "مفهوم وتكوين الممتلكات الثقافية العقارية في القانون الجزائري"، مجلة الدراسات القانونية، المجلد 9، العدد 1، 2023، ص 1272-1298.

4- القانون رقم 98-04 المتعلق بحماية التراث الثقافي، السالف الذكر

كما توسعت تطبيقات التراث الثقافي لتشمل مجالات متعددة كالسياحة الثقافية، التنمية الاقتصادية، الرقمنة، والتعليم، الأمر الذي جعله عنصراً أساسياً في تحقيق التنمية المستدامة وربط الماضي بالحاضر والمستقبل¹.

ومن هذا المنطلق، فإن دراسة مفهوم التراث الثقافي وتطبيقاته تكتسي أهمية علمية وقانونية كبيرة، باعتباره ركيزة أساسية لحفظ الذاكرة الجماعية وتعزيز الهوية الوطنية، إضافة إلى دوره في دعم التنمية الثقافية والاجتماعية والاقتصادية².

وعليه؛ فإنه يتعين تقسيم هذا المطلب إلى فرعين، حيث نتطرق لتعريف التراث الثقافي في الفرع الأول، و التراث المادي في الفرع الثاني. التراث غير المادي في الفرع الثالث.

الفرع الأول: تعريف التراث الثقافي

يعتبر التراث الثقافي من المفاهيم الأساسية التي تعكس هوية الأمم والشعوب، إذ يشمل مختلف الموروثات المادية والمعنوية التي خلفتها الأجيال السابقة، والتي تسهم في الحفاظ على الذاكرة الجماعية وتعزيز الانتماء الحضاري. وقد تعددت تعريفات التراث الثقافي بتعدد الزوايا القانونية والتاريخية والاجتماعية التي تناولته، مما يستوجب دراسة مفهومه من مختلف الجوانب.

أولاً: التعريف اللغوي للتراث الثقافي

1- مفهوم التراث والثقافة لغةً

التراث في اللغة العربية مشتق من الفعل "ورث"، ويقصد به ما يتركه السلف للخلف من أموال أو قيم أو عادات أو علوم، فهو كل ما ينتقل من جيل إلى آخر ويشكل جزءاً من ذاكرة المجتمع وهويته الحضارية³.

1- جباري عبد الفتاح، دراج رتيبة، الحماية الإدارية للتراث الثقافي في التشريع الجزائري، مذكرة ماستر، جامعة برج بوعرييج، 2023، ص 10-25.

2- رياحي محمد، بن حميدة مريم، آليات الحفاظ على الموارد التراثية والثقافية وحمايتها في الجزائر، جامعة سطيف 2، 2022، ص 05-18.

3- ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ج 2، ص 200.

و الثقافة في أصلها اللغوي تدل على الفهم والتهديب واكتساب المعارف، كما تشير إلى مجموعة القيم والعادات والمعارف التي يتميز بها مجتمع معين عن غيره¹.

2- مدلول التراث الثقافي

يقصد بالتراث الثقافي مجموع الممتلكات المادية والمعنوية التي خلفتها الأجيال السابقة، والتي تحمل قيمة تاريخية أو فنية أو علمية أو حضارية، وتشكل جزءاً من الهوية الوطنية للشعوب².

أ- التعريف اللغوي:

التراث الثقافي في اللغة مصدر مشتق من الفعل "ورث" يرث ورثا وارثا وارثة وما يخلفه الميت لورثته

وقال تعالى (وَتَأْكُلُونَ التَّرَاثَ أَكْلًا لَمَّا)³ وهو ما يخلفه الميت من مال فيورث عنه ويقول ابن منظور بهذه المادة بلسان العرب : الارث هو الميراث وهو الأصل فالتراث "هو كل مامضى عليه خمسون عام أو يزيد"⁴.

وقريب من ذلك معنى كلمة (TRADITION) في بعض اللغات الأجنبية التي تستعمل كثيرا بمعنى التراث في اللغة العربية ، في الاصل اللاتيني (TRADITIO)

يعني النقل والتوصيل وكذلك كلمة⁵ « HERITAGE » تعني ميراث أو تراث والتوارث هو النقل بالورثة ، والموروث هو كل ما هو منقول أو متواتر أي أن لفظ التراث للغة يحمل في اللغة العربية وفي اللغات الاجنبية معنى الوارث والنقل فهو الشيء الموروث أو ما

1- جميل صليبا، المعجم الفلسفي، دار الكتاب اللبناني، بيروت، 1982، ج 2، ص 145.

2- محمد عابد الجابري، التراث والحداثة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1991، ص 18.

3- الآية 19 من سورة الفجر

4- ابن منظور أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ، لسان العرب ، المجلد الثاني ، ط6 ، دار صادر، لبنان 1997،

ص 200

5- أحمد الصياد ، اليونسكو رؤية للقرن الواحد والعشرين ، ط1 ، دار الغرايبي ، لبنان ، 1999، ص 19

ينقله الخلف عن السلف من مال ونحوه . ولذلك يبدو أن فكرة إنتقال شيء ما عبر الزمن هي المعنى الاصلي لمصطلح التراث.

وقد اكتسب اللفظ بعد ذلك معناه على سبيل الاستعارة والتشبيه بوراثة المال حتى أصبح يطلق في الغالب على كل عناصر الثقافة التي تتناقل من جيل إلى آخر. وفي هذا السياق استعمل فقهاء القانون مصطلح "التراث الثقافي" للدلالة على كل ما أنتجه الإنسان بيده أو فكره، أو البقايا التي خلفها ويرجع عهدها الى أكثر من مئة عام

ب- التعريف الاصطلاحي للتراث الثقافي :

إن المعنى الاصطلاحي هو على الاستعارة وتشبيه لوراثة المال حتى أصبح يطلق في الغالب على كل عناصر الثقافة التي تتناقل من جيل الى آخر، ويعني كذلك على أنه كل ما أنتجه الإنسان بيده أو فكره أو البقايا التي خلفها ويرجع عهدها إلى أكثر من مئة عام، إضافة إلى بقايا السلالات البشرية والحيوانية والنباتية والأثار العقارية والفنون الإبداعية والمقتنيات الشعبية¹.

ومعنى ذلك، يعتبر جميع ما ينتجه الإنسان من إبداعه سواء كان مادي أو معنوي والآثار التي مضى عليها مئة عام أو أكثر كـ النقوش والعملات، بما فيها المقتنيات الشعبية ، إضافة إلى الشواهد التاريخية من مواقع ومعالم والتعبيرات الفنية النابعة من عادات الثقافة الحية ، والتي تضم اللغة والعادات الإجتماعية والعروض الأدائية والسمعية ، والمسرح، والملابس والديكورات والاحتفالات والحرف التقليدية التي توضح التراث الحي الذي لا يزال قيد الممارسة. فضلا عن بعض العناصر السكانية وهي ما يعرف بالسكان الأصليين كالهنود الحمر، وحتى سلالات حيوانية ونباتية بطريقها للانقراض

ولا تختلف هذه التعريفات على أن التراث الثقافي هو كل ما خلفته الحضارات أو تركته الأجيال السابقة كما يكشف عنه أو يعثر عليه برا أو بحرا .

¹ - حفيظة مستاوي ، الحماية الدولية للممتلكات الثقافية المادية في حالة النزاع المسلح ، مذكرة ماجستير ، تخصص قانون دولي عام كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2011، ص 15

ويتصل بالفنون او العلوم أو العقائد أو التقاليد أو الحياة اليومية أو الأحداث العامة وغيرها مما يرجع إلى فترات قبل التاريخ أو التاريخ والذي تثبت قيمته الوطنية العالمية. سواء كان ذلك ماديا بنوعيه: الثابت أي العقارات كالمواقع والمعالم والمباني الأثرية والتاريخية ، أو المنقول كالقطع الأثرية ، بالإضافة إلى عناصر التراث الغير مادي، مثل اللغات واللهجات والعادات والفنون الشعبية.

ومما يجعلنا القول أن التراث الثقافي هو مجموعة من القيم الثقافية تدعى لنفسها العراقة وتفرض احترامها والمحافظة عليها وينشأ الصراع بين جيلها والأجيال التالية أو بين معاصريه ممن تمسكو بالمورث في مواجهة تقاليد الغرب ومحاكاته وحيث أن الصفوة هي التي تتأقف ، وأصبح التراث عنوانا لكل ما هو شعبي فولكلوري.

وقد يعتمد بعض الأفراد الذين لا تاريخ لهم يستحق الذكر إلى اختلاف تاريخ وأصول تتفق مالت إليه أحوالهم من ثروة وجاه ونفوذ كما أن بعض القوى السياسية التي استمدت شرعيتها من الغزو وتعمل على اختلاق تاريخ لها يتناسب مع ما حققت من عظمة وتفوق من ذلك أن الدولة العثمانية وهي منسوبة إلى شخص يدعى عثمان بن أرطغرل - في أصلها قبلة من قبائل وسط آسيا تعيش على التنقل والترحال من مكان لآخر وراء مصادر الحياة ساعدتها الظروف عن كوين دولة في منتصف القرن الخامس عشرة بفعل قوة الغزو وهنا بدأت تصنع تاريخ لها وتراثا للأجيال السابقة وزعمت بمقتضاه أن أصلها يعود إلى نوح عليه السلام¹.

وعلى ذلك يكون التعريف الاصطلاحي للتراث الثقافي ومعناه الشامل على أنه الشاهد الحي على تاريخ الشعوب وحضارتها وخيالها وأمالها ومعاناتها .

وتشترك جميع . ثقافات العالم على رغم من إختلافاتها في قاسم مشترك هو أنها من عمل الإنسان، ومن إنتاج جميع الناس في نفس الوقت وتجسد مثلهم وحضارتهم وعظمتهم

¹ - عصام الدسوقي ، إختراع التراث الثقافي ، الطبعة الأولى ، دار إيتراك ، مصر ، 2006 ، ص 8

وإنحطاطهم وتطور زمنهم ويعبر عن تحولاتهم التي تحدث على المستويين المحلي والعالمي، أو كل ما يعطي الحضارة سماتها الخاصة ويحدد قطبيها العقلاني والروحي

ثانياً: التعريف الفقهي والقانوني للتراث الثقافي

1- التعريف الفقهي

عرف الفقه التراث الثقافي بأنه مجموعة العناصر الحضارية التي تعبر عن تاريخ الأمة وخصوصيتها الثقافية، سواء كانت مادية كالأثار والمعالم التاريخية، أو غير مادية كالعادات والتقاليد والفنون الشعبية¹.

2- التعريف القانوني

لقد عرف المشرع الجزائري التراث الثقافي من خلال القانون رقم 98-04 المتعلق بحماية التراث الثقافي بأنه جميع الممتلكات الثقافية العقارية والمنقولة والموروثات غير المادية ذات الأهمية التاريخية أو الفنية أو العلمية أو الدينية².

3- التعريف الدولي

عرّفت منظمة اليونسكو التراث الثقافي بأنه الإرث المادي وغير المادي الذي توارثته الشعوب عبر الأجيال، والذي يجب الحفاظ عليه ونقله للأجيال القادمة باعتباره جزءاً من التراث الإنساني العالمي³.

أ- التعريف لقواعد القانون الداخلي : إن مسألة وضع تعليقات دقيقة ومحددة لمصطلح من المصطلحات القانونية هي مسألة يعنى بها الفقهاء في جميع مجالات التشريع . فالمشرع الجزائري وقبيل تبنيه مصطلح التراث الثقافي بموجب قانون رقم 98/04 المؤرخ في 15 جوان 1998 المتعلق بحماية التراث الثقافي والذي يعوض ويلغي كل أحكام الأمر 281/67 المؤرخ في 20 ديسمبر 1967 المتعلق بالحفريات وحماية المواقع والمعالم التاريخية و الطبيعية.

1- عبد العزيز بن عبد الله، التراث الثقافي العربي، دار الفكر العربي، القاهرة، 2005، ص 34.

2- القانون رقم 98-04 المتعلق بحماية التراث الثقافي، السالف الذكر

3- المادة 10 من اتفاقية حماية التراث الثقافي والطبيعي العالمي لسنة 1972، المادة 1.

وعرفته المادة 2 لقانون 04/98 كما يلي (يعد تراثا ثقافيا للأمة، في مفهوم هذا القانون جميع الممتلكات الثقافية العقارية والعقارات بالتخصيص، و المنقولة، الموجودة على أرض عقارات الأملاك الوطنية و في داخلها المملوكة لأشخاص طبيعيين أو معنويين تابعين للقانون الخاص ، و الموجودة كذلك في الطبقات الجوفية للمياه الداخلية و الإقليمية الوطنية الموروثة عن مختلف الحضارات المتعاقدة منذ عصر ما قبل التاريخ إلى يومنا هذا. و تعد جزءا من التراث الثقافي للأمة أيضا الممتلكات الثقافية غير المادية الناتجة عن تفاعلات اجتماعية وإبداعات الأفراد و الجماعات عبر العصور والتي لا تزال تعرب عن نفسها منذ الأزمنة الغابرة إلى يومنا هذا¹.

والملاحظ أن المشرع الجزائري لم يكن مستقرا على مصطلح معين رغم اعتماده أسلوب التعداد للموروث الثقافي الوطني .

ب- التعريف لقواعد القانون الدولي : ان التشريعات الدولية لم تستعمل كلها مصطلح التراث الثقافي أو الممتلكات الثقافية مثل المشرع الجزائري².

فبعض الدول تنص على مفهوم الآثار القديمة les antiquites كالمملكة العربية السعودية و العراق فيما تستعمل أخرى مصطلح التراث الوطني " مثل موريتانيا واليمن³.

ج- تعريف الجامعة العربية: التي تظم أعضاء من الدول العربية المذكورة سابقا أعقاب مؤتمر وزراء الثقافة العرب في بغداد عام 1981، على أن الممتلك الثقافي في بابيه الأول مسمى "الآثار" بقوله (يعتبر اثرا لأي شيء خلفته الحضارات ، وتركته الأجيال السابقة ، مما يكشف عنه أو يعثر عليه سواء كان ذلك عقارا ثابتا أو منقولا يتصل بالفنون أو العلوم أو الآداب أو الأخلاق أو العقائد أو الحياة اليومية أو الأحداث العامة وغيرها ، مما يرجع تاريخه إلى مائتي

¹ - قانون رقم 98-04 المتعلق بحماية التراث الثقافي ، السالف الذكر

² - حفيظة مستاوي ، المرجع السابق ، ص 15

³ - على خليل اسماعيل الحديثي ، حماية الممتلكات الثقافية في القانون الدولي : (دراسة تطبيقية مقارنة) ، الطبعة الأولى ، مكتبة دار الثقافة و التوزيع، الأردن ، 1999 ص244

سنة مضت متى كانت له قيمة فنية أو تاريخية) ويلاحظ أن هذا التعريف له تقدير نسبي يختلف من بلد إلى آخر ، فالأثر في هذا القانون ينبغي أن يرجع تاريخه إلى قرنين على الأقل ولكن المخطوط مثلا كأثر ، قد يحدد زمنه في بعض البلدان بخمسين عاما فقط كما أنه يجوز للهيئات المختصة في بعض الدول أن تتجاوز الزمن لأسباب تاريخية أو فنية ولاسيما فيما يتعلق بالمورث الشعبي المادي المهدد بالانقراض وذلك أن عنصر الزمن نسبي في هذا التعريف

د - تعريف المنظمات الدولية : اشتملت اتفاقيات دولية خاصة بحماية الممتلكات الثقافية عدة تعاريف منها اتفاقية اليونسكو لعام 2001 والذي ينص على ضرورة التنوع في تميز و تفرد هوية المجموعات والمجتمعات البشرية وتفردتها وإعتبار التنوع الثقافي مصدر للتبادل والابتكار والابداع ، فهو مهم للجنس البشري إذن في هذا الصدد يعد تراثا مشتركا للبشرية ، ويتعين تعريفه والتأكيد عليه بما يعود بالنفع على الأجيال الحالية والمستقبلية¹.

ثالثاً: خصائص التراث الثقافي

يعتبر التراث الثقافي من أهم المقومات التي تعبر عن هوية الشعوب وخصوصيتها الحضارية، إذ يعكس تراكم الخبرات الإنسانية والقيم الاجتماعية والفكرية التي تناقلتها الأجيال عبر الزمن.

ولا يقتصر التراث الثقافي على الآثار والمباني التاريخية فحسب، بل يشمل أيضاً العادات والتقاليد واللغة والفنون والمعارف الشعبية التي تُكوّن الذاكرة الجماعية للمجتمع. وقد اكتسب التراث الثقافي أهمية متزايدة في ظل التحولات العالمية المعاصرة، باعتباره عنصراً أساسياً في تعزيز الانتماء الوطني والحفاظ على الاستمرارية الحضارية للأمم.

¹ - اليونسكو ، قسم السياسات الثقافية والحوار بين الثقافات ، مكتب إعلام الجمهور، وثيقة إعلامية حول النوع الثقافي ، ماي 2006، ص 1

كما أن فهم خصائص التراث الثقافي يساعد على إدراك طبيعته المتعددة الأبعاد، ويفسر الدور الذي يؤديه في التنمية الثقافية والاجتماعية والاقتصادية.

ويتميز التراث الثقافي بعدة خصائص تجعله مختلفاً عن غيره من المكونات الحضارية، فهو ذو طابع تراكمي يعكس خبرات الماضي، كما يتميز بالاستمرارية والقدرة على التكيف مع المتغيرات الاجتماعية. إضافة إلى ذلك، فإنه يحمل صفة الجماعية باعتباره ملكاً مشتركاً للمجتمع، ويجمع بين البعد المادي المتمثل في المعالم والآثار، والبعد اللامادي الذي يشمل القيم والعادات والممارسات الثقافية. ومن هذا المنطلق، فإن دراسة خصائص التراث الثقافي تُسهم في إبراز أهميته في حماية الهوية الوطنية وتعزيز الحوار بين الثقافات، خاصة في ظل التحديات التي تفرضها العولمة والتغيرات التكنولوجية الحديثة.

1- الطابع التاريخي والحضاري

يتميز التراث الثقافي بارتباطه بتاريخ الأمة وحضارتها، إذ يعكس تطور المجتمعات عبر مختلف الحقب الزمنية، ويجسد مظاهر الإبداع الإنساني في مختلف المجالات¹.

2- الطابع الجماعي

لا يقتصر التراث الثقافي على فرد معين، بل يمثل ملكاً جماعياً للمجتمع بأكمله، مما يفرض ضرورة حمايته والمحافظة عليه باعتباره جزءاً من الهوية الوطنية².

3- قابلية الحماية القانونية

نظراً لأهمية التراث الثقافي، فقد أقرت التشريعات الوطنية والاتفاقيات الدولية آليات قانونية لحمايته من الإتلاف والتهديب والاستغلال غير المشروع، وذلك من خلال التصنيف والجرد والعقوبات القانونية³.

1- كحاحلية حكيم، "الحماية القانونية للتراث الثقافي في التشريع الجزائري"، مجلة الرسالة للدراسات والبحوث الإنسانية، مج 6، ع 4، 2021، ص 220.

2- سطوطح غنية، المرجع السابق، ص 1278.

3- جباري عبد الفتاح، المرجع السابق، ص 21.

الفرع الثاني: التراث المادي

يعتبر التراث المادي أحد أهم مكونات التراث الثقافي، كونه يمثل الشواهد الملموسة التي خلفتها الحضارات الإنسانية عبر العصور، والتي تعكس تاريخ الشعوب وهويتها الثقافية والحضارية.

ويشمل هذا النوع من التراث المعالم الأثرية، المباني التاريخية، المواقع الأركيولوجية، المخطوطات، التحف الفنية، وكافة الممتلكات الثقافية ذات القيمة التاريخية أو العلمية أو الفنية. وقد أولت التشريعات الوطنية والاتفاقيات الدولية اهتمامًا بالغًا بحماية التراث المادي نظرًا لما يتعرض له من أخطار كالإهمال والتخريب والتخريب، مما جعل حمايته مسؤولية قانونية وثقافية مشتركة.

وفي الجزائر، كرّس المشرع حماية التراث المادي بموجب القانون رقم 98-04 المتعلق بحماية التراث الثقافي، حيث وضع آليات قانونية لتصنيفه وجرده والمحافظة عليه باعتباره جزءًا من الذاكرة الوطنية والهوية الحضارية. كما ساهمت الهيئات الدولية، وعلى رأسها اليونسكو، في تعزيز الحماية الدولية للممتلكات الثقافية المادية من خلال الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحماية التراث الثقافي العالمي.

وانطلاقًا من ذلك، فإن دراسة التراث المادي تستوجب التطرق إلى مفهومه وأنواعه وخصائصه، إضافة إلى بيان مظاهر الحماية القانونية المقررة له في التشريع الوطني والدولي.

أولاً: مفهوم التراث المادي

1- تعريف التراث المادي

يقصد بالتراث المادي مجموع الممتلكات الثقافية الملموسة التي خلفتها الأجيال السابقة، والتي تحمل قيمة تاريخية أو حضارية أو فنية، سواء كانت عقارية كالمعالم والمواقع الأثرية، أو منقولة كالتحف والمخطوطات¹.

1- عبد العزيز بن عبد الله، المرجع السابق، ص 41.

2- أهمية التراث المادي

تكمن أهمية التراث المادي في كونه يمثل ذاكرة الأمة وشاهدًا على تطورها الحضاري، كما يسهم في تعزيز الهوية الوطنية وتنمية السياحة الثقافية وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية¹.

3- الأساس القانوني للتراث المادي

كرّس المشرع الجزائري حماية التراث المادي من خلال القانون رقم 98-04 المؤرخ في 15 جوان 1998، الذي نظم طرق تصنيف الممتلكات الثقافية وحمايتها وصيانتها².

ثانياً: أنواع التراث المادي

1- التراث العقاري

يشمل المعالم التاريخية والمواقع الأثرية والمباني ذات الطابع الثقافي أو الديني أو التاريخي، والتي ترتبط بتاريخ المجتمع وتطوره الحضاري³.

2- التراث المنقول

يتعلق بالممتلكات الثقافية القابلة للنقل، مثل المخطوطات، العملات القديمة، اللوحات الفنية، التحف، والأدوات التقليدية ذات القيمة التاريخية أو الفنية⁴.

3- التراث الأثري

يضم الآثار والمكتشفات الأركيولوجية التي تعود إلى الحضارات القديمة، والتي تساعد في دراسة تاريخ المجتمعات الإنسانية وتطورها عبر العصور⁵.

1- محمد عابد الجابري، التراث والحداثة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1991، ص 27.

2- القانون رقم 98-04 المتعلق بحماية التراث الثقافي، السالف الذكر

3- سطوطح غنية، المرجع السابق، ص 128.

4- كحاحلية حكيم، المرجع السابق، ص 223.

5- جباري عبد الفتاح، المرجع السابق، ص 29.

ثالثاً: الحماية القانونية للتراث المادي

1- الحماية الوطنية

أقرّ التشريع الجزائري مجموعة من التدابير القانونية لحماية التراث المادي، من خلال الجرد والتصنيف ومنع التهريب وفرض عقوبات على كل اعتداء يمس الممتلكات الثقافية¹.

2- الحماية الدولية

ساهمت الاتفاقيات الدولية، خاصة اتفاقية لاهاي لسنة 1954 واتفاقية اليونسكو لسنة 1972، في توفير إطار قانوني دولي لحماية التراث الثقافي المادي من التدمير والاتجار غير المشروع².

3- دور المؤسسات المختصة

تتولى وزارة الثقافة والهيئات المختصة مهمة المحافظة على التراث المادي من خلال عمليات الترميم والصيانة والتوعية بأهمية الممتلكات الثقافية وضرورة الحفاظ عليها³.

الفرع الثالث: التراث غير المادي

يُعتبر التراث غير المادي أحد أهم عناصر التراث الثقافي الذي يعكس الهوية الحضارية والخصوصية الثقافية للشعوب، إذ لا يقتصر التراث على المعالم والممتلكات المادية فقط، بل يشمل أيضاً العادات والتقاليد والطقوس والفنون الشعبية والمعارف المتوارثة التي تنتقل من جيل إلى آخر.

ويتميز هذا النوع من التراث بطابعه الحي والديناميكي، كونه يرتبط بالممارسات الاجتماعية والثقافية التي تجسد ذاكرة المجتمع وقيمه الروحية والحضارية.

1- المواد 15 إلى 24 من القانون رقم 98-04 المتعلق بحماية التراث الثقافي، ص 6-8.

2- بن حامة فارس، التراث الثقافي في الجزائر بين مقتضيات القانون ومتطلبات التنمية المستدامة، مذكرة ماستر، جامعة سطيف 2، 2024، ص 36-40.

3- المادة من 4. اتفاقية حماية التراث الثقافي والطبيعي العالمي لسنة 1972،

وقد ازداد الاهتمام الدولي بالتراث غير المادي بعد اعتماد اتفاقية صون التراث الثقافي غير المادي لسنة 2003 من طرف اليونسكو، والتي أكدت ضرورة حماية الممارسات والتقاليد الثقافية باعتبارها جزءًا من التراث الإنساني المشترك.

كما حرص المشرع الجزائري على تكريس حماية التراث غير المادي ضمن القانون رقم 04-98 المتعلق بحماية التراث الثقافي، من خلال الاهتمام بالعناصر الثقافية الشعبية والمحافظة على الموروث التقليدي الوطني.

ومن هذا المنطلق، فإن دراسة التراث غير المادي تقتضي التطرق إلى مفهومه وأنواعه وخصائصه، إضافة إلى بيان آليات الحماية القانونية المقررة له على الصعيدين الوطني والدولي.

أولاً: مفهوم التراث غير المادي

1- تعريف التراث غير المادي

يقصد بالتراث غير المادي مجموع الممارسات والتقاليد وأشكال التعبير والمعارف والمهارات التي توارثتها الجماعات والأفراد عبر الأجيال، والتي تشكل جزءًا من هويتهم الثقافية¹.

2- أهمية التراث غير المادي

تكمن أهمية التراث غير المادي في دوره في تعزيز الهوية الوطنية والمحافظة على التنوع الثقافي، إضافة إلى مساهمته في تحقيق التواصل بين الأجيال وترسيخ قيم الانتماء الاجتماعي².

1- اتفاقية صون التراث الثقافي غير المادي لسنة 2003، المادة 2.

2- محمد عابد الجابري، المرجع السابق، ص 35.

3- الأساس القانوني للتراث غير المادي

اعترفت اتفاقية اليونسكو لسنة 2003 بأهمية حماية التراث الثقافي غير المادي، كما أشار القانون الجزائري رقم 98-04 إلى ضرورة حماية مختلف أشكال التعبير الثقافي التقليدي¹.

ثانياً: أنواع التراث غير المادي

1- العادات والتقاليد الشعبية

تشمل مختلف الممارسات الاجتماعية المتوارثة، مثل الاحتفالات الشعبية، الأعراس التقليدية، الطقوس الدينية، والأعراف الاجتماعية التي تميز المجتمع².

2- الفنون الشعبية والتعبيرات الشفوية

تضم الأغاني الشعبية، الحكايات، الأمثال، الشعر الشعبي، والرقصات التقليدية التي تعكس خصوصية الثقافة الوطنية³.

3- المعارف والمهارات التقليدية

تتعلق بالحرف والصناعات التقليدية وأساليب الطبخ الشعبي وطرق الزراعة التقليدية التي توارثتها الأجيال عبر الزمن⁴.

ثالثاً: الحماية القانونية للتراث غير المادي

1- الحماية الوطنية

عمل المشرع الجزائري على حماية التراث غير المادي من خلال وضع سياسات ثقافية تهدف إلى المحافظة على الموروث الشعبي وتوثيقه ومنع اندثاره⁵.

1- القانون رقم 98-04 المتعلق بحماية التراث الثقافي، السالف الذكر

2- عبد العزيز بن عبد الله، المرجع السابق، ص 58.

3- كحاحلية حكيم، المرجع السابق، ص 225.

4- بن حامة فارس، المرجع السابق، ص 44.

5- جباري عبد الفتاح، المرجع السابق، ص 37.

2- الحماية الدولية

ساهمت اتفاقية صون التراث الثقافي غير المادي لسنة 2003 في تعزيز التعاون الدولي لحماية التراث غير المادي وضمان استمراريته للأجيال القادمة¹.

3- دور المؤسسات الثقافية

تلعب المؤسسات الثقافية والجمعيات المختصة دورًا هامًا في توثيق التراث غير المادي وتنظيم المهرجانات والتظاهرات الثقافية التي تساهم في الحفاظ عليه ونشره².

المطلب الثاني: تكريس أبعاد التنمية المستدامة في إدارة الموروث الثقافي

أصبحت التنمية المستدامة من المفاهيم الأساسية التي تسعى الدول إلى تجسيدها في مختلف السياسات العمومية، خاصة في مجال حماية وإدارة الموروث الثقافي باعتباره ركيزة للهوية الوطنية ووسيلة لتحقيق التوازن بين متطلبات الحاضر وحقوق الأجيال القادمة. فالموروث الثقافي لم يعد يقتصر على كونه إرثًا تاريخيًا أو رمزيًا فحسب، بل تحول إلى مورد استراتيجي يساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، الأمر الذي فرض ضرورة تبني آليات حديثة لإدارته وفق مقاربة مستدامة³.

وقد أكدت العديد من الدراسات أن إدماج التراث الثقافي ضمن خطط التنمية المستدامة يسمح بتحقيق الاستغلال العقلاني للموروث مع ضمان استمراريته وحمايته من الاندثار أو الاستنزاف⁴.

وترتكز أبعاد التنمية المستدامة في إدارة الموروث الثقافي على مجموعة من الجوانب المتكاملة، أهمها البعد الاقتصادي الذي يسعى إلى تثمين التراث واستثماره في السياحة الثقافية والصناعات التقليدية، بما يحقق التنمية المحلية وخلق فرص العمل، إضافة إلى البعد

1- اتفاقية صون التراث الثقافي غير المادي لسنة 2003، المواد 11-13.

2- سطوطح غنية، المرجع السابق، ص 129.

3- فارس بن حامة، المرجع السابق، ص 15-18.

4- ريم أرقش، إدارة السياحة التراثية: الإدارة المستدامة لممتلكات التراث في الجزائر، مذكرة ماستر، جامعة قلمة، 2025، ص 22-27.

الاجتماعي المرتبط بتعزيز الهوية الثقافية وترسيخ الانتماء والمحافظة على الذاكرة الجماعية للمجتمع¹.

كما يشمل البعد البيئي الذي يهتم بحماية المواقع التراثية وضمان استدامة الموارد الطبيعية المرتبطة بها، فضلاً عن البعد الثقافي والتكنولوجي الذي يركز على الرقمنة والتوثيق واستعمال الوسائط الحديثة في حفظ التراث ونقله للأجيال القادمة².

وفي الجزائر، سعت الدولة إلى تكريس هذه الأبعاد من خلال وضع إطار قانوني وتنظيمي لحماية التراث الثقافي، لاسيما بموجب القانون رقم 98-04 المتعلق بحماية التراث الثقافي، مع تبني استراتيجيات تهدف إلى تحقيق التوازن بين حماية الموروث الثقافي ومتطلبات التنمية المستدامة³.

. كما برزت أهمية إشراك الجماعات المحلية والمجتمع المدني والقطاع الخاص في إدارة الموروث الثقافي باعتباره عنصراً فاعلاً في تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة⁴.

وعليه؛ فإنه يتعين تقسيم هذا المطلب إلى فرعين، حيث تنطرق البعد الإقتصادي والإجتماعي لاستدامة التراث الثقافي في الفرع الأول، و البعد البيئي في تنمين التراث الثقافي في الفرع الثاني.

1- إسماعيل علال، "دور التراث الثقافي في التنمية المستدامة في المجال السياحي في الجزائر"، مجلة التراث والتصميم، المجلد 1، العدد 3، 2021، ص 16-20.

2- سعد بن سريّة، "تنمين دور التراث الثقافي في التنمية السياحية المستدامة"، مجلة القانون والعلوم البيئية، المجلد 2، العدد 2، 2023، ص 821-826.

3- حنان شطبي، "تنمين التراث الثقافي المائي في الجزائر: نموذج للإدارة الرشيدة ودافع للتنمية المستدامة"، مجلة الميادين الاقتصادية، المجلد 6، العدد 1، 2024، ص 25-31.

4- القانون رقم 98-04 ، المتعلق بحماية التراث الثقافي، السالف الذكر

الفرع الأول: البعد الاقتصادي والاجتماعي لاستدامة التراث الثقافي

يشكل التراث الثقافي أحد أهم المقومات الحضارية التي تعكس هوية الشعوب وخصوصيتها التاريخية، كما أصبح في ظل التحولات الحديثة عنصراً أساسياً في تحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية.

فلم يعد التراث مجرد موروث رمزي أو تاريخي، بل تحول إلى مورد استراتيجي يساهم في دعم الاقتصاد الوطني وتعزيز التماسك الاجتماعي، خاصة من خلال استثماره في المجالات السياحية والثقافية والتنمية. وقد أكدت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة "اليونسكو" أن حماية التراث الثقافي واستدامته تمثل دعامة رئيسية لتحقيق التنمية الشاملة والمحافظة على الهوية الثقافية للأمم¹.

كما أن البعد الاقتصادي لاستدامة التراث الثقافي يظهر من خلال مساهمته في تنشيط الاقتصاد المحلي عبر خلق فرص العمل وتطوير الصناعات التقليدية والحرفية وتنمية السياحة الثقافية، الأمر الذي يساهم في تحسين الدخل وتحقيق التنمية المحلية.

وفي المقابل، يتجسد البعد الاجتماعي في تعزيز قيم الانتماء والهوية الوطنية والمحافظة على الذاكرة الجماعية، إضافة إلى تدعيم الروابط الاجتماعية بين أفراد المجتمع ونقل الموروث الثقافي للأجيال القادمة².

ومن هذا المنطلق، أصبح من الضروري تبني سياسات قانونية وتنموية متكاملة تهدف إلى تحقيق التوازن بين حماية التراث الثقافي واستثماره اقتصادياً واجتماعياً دون المساس بقيمته التاريخية والحضارية، وهو ما سعت إليه الجزائر من خلال إصدار القانون رقم 98-04

1- منظمة اليونسكو، الثقافة والتنمية المستدامة، باريس، 2019، ص 12.

2- إسماعيل علل ، المرجع السابق ، ص 16.

المتعلق بحماية التراث الثقافي، إلى جانب اعتماد استراتيجيات وطنية ترمي إلى تثمين الموروث الثقافي ضمن إطار التنمية المستدامة¹.

أولاً: البعد الاقتصادي لاستدامة التراث الثقافي

1- تنمية السياحة الثقافية

يساهم التراث الثقافي في تنشيط السياحة الثقافية باعتبارها من أهم الموارد الاقتصادية الحديثة، حيث تستقطب المواقع الأثرية والمعالم التاريخية عددًا كبيرًا من الزوار والسياح، مما ينعكس إيجابًا على الاقتصاد الوطني والمحلي. كما تساعد السياحة الثقافية على تحقيق التنمية المستدامة من خلال توفير مناصب شغل وتحسين مستوى الدخل².

2- دعم الصناعات التقليدية والحرفية

يؤدي الحفاظ على التراث الثقافي إلى تشجيع الصناعات التقليدية والحرف اليدوية التي تعبر عن الهوية المحلية، وهو ما يساهم في خلق نشاط اقتصادي دائم لفائدة الحرفيين وأصحاب المشاريع الصغيرة، إضافة إلى المحافظة على المهارات التراثية من الاندثار³.

3- جذب الاستثمار وتحقيق التنمية المحلية

أصبح استثمار الموروث الثقافي وسيلة فعالة لجذب الاستثمارات في مجالات السياحة والترميم والخدمات الثقافية، مما يساهم في تنمية المناطق التاريخية⁴. وتحسين البنية التحتية المحلية، خاصة في المدن المصنفة ضمن التراث الوطني أو العالمي

1- القانون رقم 98-04 المتعلق بحماية التراث الثقافي، السالف الذكر

2- ريما أرقش، المرجع السابق، ص 24.

3- سعاد بن سريّة، المرجع السابق، ص 823.

4- فارس بن حامة، المرجع السابق، ص 28.

ثانيا: البعد الاجتماعي لاستدامة التراث الثقافي

1- تعزيز الهوية الوطنية والانتماء

يعمل التراث الثقافي على ترسيخ الهوية الوطنية وتقوية روح الانتماء لدى الأفراد، باعتباره يمثل الذاكرة الجماعية للمجتمع ويجسد خصوصيته الحضارية والثقافية عبر مختلف العصور.⁷

2- المحافظة على الذاكرة الجماعية

تساهم استدامة التراث الثقافي في حفظ تاريخ المجتمع وتوثيق عاداته وتقاليده، مما يسمح بنقل الخبرات والقيم الاجتماعية والثقافية من جيل إلى آخر بصورة مستمرة.¹

- تحقيق التماسك الاجتماعي

يساعد التراث الثقافي على توطيد العلاقات الاجتماعية بين أفراد المجتمع من خلال المناسبات الثقافية والاحتفالات التقليدية والممارسات الجماعية التي تعزز روح التضامن والتعاون بين المواطنين.²

ثالثا: آليات تحقيق الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية للتراث الثقافي

1- سن التشريعات القانونية الحمائية

حرص المشرع الجزائري على حماية التراث الثقافي من خلال القانون رقم 98-04 المتعلق بحماية التراث الثقافي، والذي وضع مجموعة من الآليات القانونية الرامية إلى تهمين الموروث الثقافي وضمان استدامته للأجيال القادمة.³

1- عبد الحميد بورايو، التراث الشعبي الجزائري والهوية الوطنية، دار هومة، الجزائر، 2018، ص 41.

2- محمد الصالح ناصر، التراث الثقافي والتنمية الاجتماعية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2017، ص 66.

3- حنان شطيبي، المرجع السابق، ص 29.

2- إشراك المجتمع المدني والجماعات المحلية

تلعب الجمعيات الثقافية والجماعات المحلية دورًا مهمًا في حماية التراث الثقافي من خلال تنظيم النشاطات الثقافية وحملات التوعية والمشاركة في عمليات الجرد والترميم والمحافظة على المواقع التراثية¹.

3- اعتماد الرقمنة والترويج الثقافي

أصبحت الرقمنة من أهم الوسائل الحديثة لضمان استدامة التراث الثقافي، إذ تسمح بتوثيق المعالم والمخطوطات والأرشيف الثقافي وإتاحته إلكترونياً، إضافة إلى الترويج للموروث الثقافي عبر الوسائط الرقمية الحديثة².

الفرع الثاني: البعد البيئي في تثمين التراث الثقافي

يُعد البعد البيئي أحد الركائز الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة في مجال حماية وتثمين التراث الثقافي، باعتبار أن البيئة والتراث يشكلان عنصرين مترابطين يؤثر كل منهما في الآخر بصورة مباشرة.

فالمواقع الأثرية والمعالم التاريخية غالباً ما ترتبط بوسط طبيعي وبيئي خاص، مما يجعل الحفاظ على البيئة ضرورة حتمية لضمان استدامة التراث الثقافي وحمايته من التدهور والانقراض.

وقد أكدت العديد من الاتفاقيات الدولية، خاصة اتفاقية اليونسكو لحماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي لسنة 1972، على أهمية إدماج البعد البيئي ضمن سياسات حماية التراث الثقافي.

1- القانون رقم 98-04 المتعلق بحماية التراث الثقافي، السالف الذكر

2- أحمد زغدود، "رقمنة التراث الثقافي كآلية لتحقيق التنمية المستدامة"، مجلة الدراسات القانونية، العدد 5، 2022، ص

ويظهر البعد البيئي في تثمين التراث الثقافي من خلال المحافظة على المواقع التاريخية والطبيعية من التلوث والتوسع العمراني العشوائي، إضافة إلى اعتماد آليات التنمية المستدامة التي تراعي التوازن بين استغلال التراث الثقافي والمحافظة على الموارد البيئية المحيطة به. كما يساهم هذا البعد في نشر الوعي البيئي والثقافي لدى الأفراد وتعزيز مفهوم المسؤولية الجماعية تجاه حماية الموروث الثقافي والطبيعي للأجيال القادمة¹.

وفي الجزائر، أولى المشرع أهمية كبيرة للبعد البيئي في إطار حماية التراث الثقافي وذلك من خلال القانون رقم 98-04 المتعلق بحماية التراث الثقافي، إضافة إلى القانون رقم 03-10 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، حيث سعت الدولة إلى تحقيق التكامل بين حماية البيئة والمحافظة على الموروث الثقافي باعتبارهما عنصرين أساسيين لتحقيق التنمية الشاملة².

أولاً: مظاهر البعد البيئي في تثمين التراث الثقافي

1- حماية المواقع الأثرية والطبيعية

تتطلب حماية التراث الثقافي المحافظة على المحيط البيئي للمواقع الأثرية والمعالم التاريخية، وذلك من خلال منع التلوث والتعديات العمرانية التي قد تؤدي إلى تشويه أو إتلاف هذه المواقع ذات القيمة الحضارية³.

2- المحافظة على الموارد الطبيعية المرتبطة بالتراث

يرتبط العديد من عناصر التراث الثقافي بالموارد الطبيعية كالواحات والقصور والينابيع والمناطق الجبلية، مما يستوجب حماية هذه الموارد لضمان استدامة الموروث الثقافي المرتبط بها⁴.

1- محمد الصالح ناصر، التراث الثقافي والتنمية المستدامة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2017، ص 74.

2- القانون رقم 03-10 المؤرخ في 19 جويلية 2003 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 43، ص 6.

3- فارس بن حامة، المرجع السابق، ص 31.

4- حنان شطيبي، المرجع السابق، ص 27.

3- تحقيق التوازن بين الاستثمار والحماية

يسعى البعد البيئي إلى تحقيق التوازن بين استغلال التراث الثقافي في المجال السياحي والاقتصادي وبين ضرورة المحافظة عليه من الاستنزاف أو التدهور البيئي، بما يضمن استدامته للأجيال القادمة¹.

ثانياً: دور البعد البيئي في تحقيق التنمية المستدامة للتراث الثقافي

1- تعزيز السياحة البيئية والثقافية

يساهم الاهتمام بالجانب البيئي في تطوير السياحة البيئية والثقافية، حيث يفضل السياح المواقع النظيفة²، والمحافظة على طابعها الطبيعي والتاريخي، مما ينعكس إيجاباً على التنمية الاقتصادية المحلية.

2- الحد من المخاطر البيئية على التراث

تتعرض المواقع التراثية لعدة مخاطر بيئية مثل التلوث والتغيرات المناخية والتصحر، الأمر الذي يفرض اتخاذ تدابير وقائية لحماية هذه المواقع وضمان استدامتها³.

3- نشر الثقافة البيئية في المجتمع

يساعد تثمين التراث الثقافي في نشر الوعي البيئي بين أفراد المجتمع من خلال ربط حماية البيئة بحماية الهوية الثقافية والحضارية للأمم⁴.

1- سعاد بن سريّة، المرجع السابق ، ص 825.

2- ريما أرقش، المرجع السابق ، ص 35

3- أحمد زغدود، المرجع السابق ، ص 91.

4- عبد الحميد بورايو، المرجع السابق ، ص 56.

ثالثا: آليات تكريس البعد البيئي في حماية التراث الثقافي

1- التدخل التشريعي والتنظيمي

اعتمد المشرع الجزائري مجموعة من النصوص القانونية التي تهدف إلى حماية البيئة والتراث الثقافي، وعلى رأسها القانون رقم 98-04 المتعلق بحماية التراث الثقافي والقانون رقم 03-10 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة¹.

2- اعتماد برامج الترميم والصيانة البيئية

تساهم عمليات الترميم والصيانة الدورية للمواقع الأثرية في الحفاظ على التراث الثقافي من التأثيرات البيئية والطبيعية التي قد تؤدي إلى تدهوره مع مرور الزمن².

3- إشراك المجتمع المدني والمؤسسات البيئية

تلعب الجمعيات الثقافية والهيئات البيئية دورًا هامًا في حماية التراث الثقافي من خلال تنظيم حملات التوعية والمشاركة في برامج المحافظة على المواقع التراثية والبيئية³.

1- القانون رقم 98-04 1998 المتعلق بحماية التراث الثقافي، السالف الذكر

2- محمد الأمين بلغيث، حماية التراث الثقافي في التشريع الجزائري، دار الخلدونية، الجزائر، 2020، ص 102.

3- ليلي بن دريس، "دور المجتمع المدني في حماية التراث الثقافي والبيئي"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد 8، 2021، ص 118.

المبحث الثاني : النظام القانوني لحماية التراث الثقافي في الجزائر

يشكل النظام القانوني لحماية التراث الثقافي في الجزائر إطارًا تشريعيًا ومؤسسيًا يهدف إلى صون الهوية الوطنية والمحافظة على الذاكرة الجماعية للأمة،¹ باعتبار التراث الثقافي من أهم المقومات الحضارية التي تعكس تاريخ المجتمع الجزائري وتنوعه الثقافي عبر مختلف الحقب الزمنية².

وقد أولى المشرع الجزائري اهتمامًا بالغًا بهذا المجال من خلال سن مجموعة من القوانين والتنظيمات، وفي مقدمتها القانون رقم 98-04 المؤرخ في 15 يونيو 1998 والمتعلق بحماية التراث الثقافي، الذي يعد المرجع الأساسي في تنظيم آليات الحماية القانونية للممتلكات الثقافية المادية وغير المادية³.

ويستند هذا النظام القانوني إلى جملة من المبادئ التي تهدف إلى حماية التراث من مختلف أشكال الاعتداء أو الإهمال أو التهريب، وذلك عبر اعتماد وسائل الحماية الإدارية والجزائية والتقنية، بالإضافة إلى إشراك المؤسسات المختصة في عمليات الجرد والتصنيف والترميم والمتابعة

كما عملت الجزائر على موازنة تشريعاتها الوطنية مع الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحماية التراث الثقافي، خاصة اتفاقيات منظمة اليونسكو، الأمر الذي عزز البعد الدولي لحماية التراث الوطني⁴.

ومن جهة أخرى، ساهم التطور التشريعي في توسيع مفهوم التراث الثقافي ليشمل الممتلكات العقارية والمنقولة والتراث غير المادي، وهو ما كرّسه القانون 98-04 من خلال تصنيفه لأنواع الممتلكات الثقافية وتحديد الإجراءات الخاصة بحمايتها والمحافظة عليها. كما

1- موسى بودهان، النظام القانوني لحماية التراث الثقافي، دار الهدى للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص 25.

2- كحاحلية حكيم، المرجع السابق، ص 220.

3- القانون رقم 98-04 المتعلق بحماية التراث الثقافي، السالف الذكر

4- سطوطح غنية، المرجع السابق، ص 127.

أقر المشرع الجزائري عقوبات جزائية ضد الجرائم الماسة بالتراث الثقافي، بما يعكس حرص الدولة على حماية هذا الموروث باعتباره ملكاً عاماً للأمة والأجيال القادمة وعليه، فإن دراسة النظام القانوني لحماية التراث الثقافي في الجزائر تكتسي أهمية بالغة لفهم مختلف الآليات التشريعية والمؤسسية المعتمدة في هذا المجال، ومدى فعاليتها في مواجهة التحديات المعاصرة التي تهدد استدامة التراث الثقافي، خاصة في ظل التطورات التكنولوجية والتوسع العمراني والاعتداءات التي تطل الممتلكات الثقافية وعليه، يتعين دراسة هذا المبحث في مطلبين ، حيث نتطرق التنظيم التشريعي للتراث الثقافي في المطلب الأول، و آليات حماية التراث الثقافي في المطلب الثاني.

المطلب الأول : التنظيم التشريعي للتراث الثقافي

يعتبر التنظيم التشريعي للتراث الثقافي في الجزائر من أهم الآليات القانونية التي اعتمدها المشرع الجزائري لحماية الموروث الحضاري والتاريخي للأمة، باعتباره عنصراً أساسياً في تكريس الهوية الوطنية والمحافظة على الذاكرة الجماعية للشعب الجزائري¹. وقد شهدت المنظومة القانونية الجزائرية تطوراً ملحوظاً في مجال حماية التراث الثقافي، خاصة بعد الاستقلال، حيث سعت الدولة إلى وضع إطار تشريعي متكامل يضمن حماية الممتلكات الثقافية من مختلف أشكال الاعتداء أو الإهمال أو التهريب². وفي هذا السياق، أصدر المشرع الجزائري القانون رقم 98-04 المؤرخ في 15 يونيو 1998 والمتعلق بحماية التراث الثقافي، والذي يُعتبر النص التشريعي الأساسي المنظم لمجال

1- القانون رقم 98-04 المتعلق بحماية التراث الثقافي، السالف الذكر

2- عبد الله دليمي، "دور هيئات الضبط الإداري في حماية التراث الثقافي من خلال القانون 98-04"، مجلة الحوار الفكري، العدد 14، 2017، ص 151.

حماية التراث الثقافي في الجزائر، حيث تضمن أحكامًا دقيقة تتعلق بتحديد أنواع الممتلكات الثقافية، وآليات تصنيفها وجردها، وكذا وسائل حمايتها الإدارية والجزائية¹.

كما نص هذا القانون على إنشاء هيئات ومؤسسات مختصة تسهر على المحافظة على التراث الثقافي وصيانتة وترميمه.

وقد وسّع القانون 04-98 مفهوم التراث الثقافي ليشمل الممتلكات الثقافية العقارية والمنقولة والتراث غير المادي، مع إخضاعها لنظام قانوني خاص يضمن حمايتها واستدامتها. كما منح السلطات الإدارية المختصة صلاحيات واسعة في مجال الرقابة والتدخل لمنع كل ما من شأنه المساس بالممتلكات الثقافية، سواء من خلال نظام التراخيص أو إجراءات التصنيف والتسجيل ضمن قائمة الجرد الإضافي².

إلى جانب ذلك، دعم المشرع الجزائري الحماية التشريعية للتراث الثقافي من خلال إقرار عقوبات جزائية ضد الجرائم الماسة بالممتلكات الثقافية، كالتهريب والتخريب والاتجار غير المشروع، بما يعكس حرص الدولة على تعزيز الحماية القانونية لهذا التراث باعتباره ثروة وطنية وإنسانية. كما تأثرت التشريعات الوطنية بالاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها الجزائر، خاصة اتفاقيات منظمة اليونسكو المتعلقة بحماية التراث الثقافي والطبيعي العالمي³.

وعليه، فإن التنظيم التشريعي للتراث الثقافي في الجزائر يشكل منظومة قانونية متكاملة تهدف إلى تحقيق التوازن بين متطلبات التنمية والمحافظة على الموروث الثقافي الوطني، بما يضمن نقله للأجيال القادمة في إطار من الحماية القانونية المستدامة.

1- مسكين حنان، "مدى فاعلية القانون رقم 04-98 في مجال حماية التراث الثقافي في الجزائر"، مجلة القانون والعلوم البينية، المجلد 2، العدد 2، 2023، ص 1453.

2- جميلة دوار، "الحماية الإدارية للتراث الثقافي في التشريع الجزائري"، مجلة معارف، العدد 17، 2014، ص 245.

3- بورحلي عبد الحفيظ، الحماية الجزائية للتراث الثقافي في ظل القانون 04-98 المعدل والمتمم، مذكرة ماستر، جامعة برج بوعرييج، 2025، ص 18.

وعليه؛ فإنه يتعين تقسيم هذا المطلب إلى فرعين، حيث نتطرق لقانون حماية التراث الثقافي رقم 04-98 في الفرع الأول، و تصنيف الممتلكات الثقافية في الفرع الثاني.

الفرع الأول: قانون حماية التراث الثقافي رقم 04-98

يُعد قانون حماية التراث الثقافي رقم 04-98 المؤرخ في 15 يونيو 1998 الإطار التشريعي الأساسي الذي اعتمده المشرع الجزائري من أجل حماية الممتلكات الثقافية الوطنية والمحافظة عليها من مختلف الأخطار التي قد تهددها، سواء تعلق الأمر بالإهمال أو التخريب أو التهريب أو الاستغلال غير المشروع.

وقد جاء هذا القانون استجابة للتحولات التي عرفها مفهوم التراث الثقافي على الصعيدين الوطني والدولي، خاصة بعد تزايد الاهتمام العالمي بضرورة صون التراث باعتباره جزءاً من الهوية الحضارية للشعوب وذاكرتها التاريخية¹.

كما كرس هذا القانون مفهوماً واسعاً للتراث الثقافي، حيث لم يقتصر على الآثار والمعالم التاريخية فقط، بل شمل الممتلكات الثقافية العقارية والمنقولة، إضافة إلى التراث غير المادي بمختلف مكوناته، وهو ما يعكس تطور السياسة التشريعية الجزائرية في مجال الحماية الثقافية².

وقد وضع المشرع من خلال هذا القانون مجموعة من الآليات القانونية والإدارية التي تهدف إلى ضمان حماية فعالة للتراث الثقافي، من خلال نظام الجرد والتصنيف، وتحديد الهيئات المختصة بالسهر على حماية الممتلكات الثقافية وصيانتها وترميمها³.

وانطلاقاً من أهمية هذا القانون، سيتم التطرق إلى أهم الأحكام التي جاء بها من خلال دراسة أهدافه ومجالات تطبيقه، ثم آليات الحماية التي أقرها، وأخيراً الجزاءات القانونية المترتبة عن الاعتداء على التراث الثقافي.

1- القانون رقم 04-98 المتعلق بحماية التراث الثقافي، سالف الذكر

2- موسى بودهان ، المرجع السابق ، ص 27.

3- جميلة دوار ، المرجع السابق ، ص 245.

أولاً: أهداف قانون حماية التراث الثقافي رقم 98-04

1- المحافظة على الهوية الوطنية

يهدف قانون 98-04 إلى حماية المقومات الحضارية والثقافية للمجتمع الجزائري، باعتبار التراث الثقافي أحد أبرز عناصر الهوية الوطنية التي تعكس تاريخ الأمة وتتوحد بها الحضاري عبر مختلف العصور¹.

2- حماية الممتلكات الثقافية من الاعتداء

عمل المشرع الجزائري على وضع قواعد قانونية تمنع المساس بالممتلكات الثقافية أو تخريبها أو تهريبها، مع إخضاعها لنظام رقابي صارم يضمن المحافظة عليها واستدامتها².

3- تثمين التراث الثقافي واستغلاله

لم تقتصر الحماية القانونية على الجانب الوقائي فقط، بل هدفت كذلك إلى تثمين التراث الثقافي وإدماجه في مجالات التنمية الثقافية والسياحية والاقتصادية، بما يحقق التنمية المستدامة³.

ثانياً: آليات الحماية التي أقرها قانون 98-04

1- نظام الجرد والتصنيف

اعتمد القانون نظام الجرد العام للممتلكات الثقافية، مع إمكانية تصنيفها ضمن قائمة التراث الوطني إذا كانت ذات قيمة تاريخية أو أثرية أو فنية مميزة⁴.

2- الرقابة الإدارية على الممتلكات الثقافية

منح القانون للإدارة المختصة صلاحيات واسعة لمراقبة الممتلكات الثقافية ومنع أي تصرف من شأنه الإضرار بها، سواء من خلال الترخيص المسبق أو التدخل الإداري المباشر⁵.

1- عبد الله دليمي، المرجع السابق، ص 151.

2- كحاحلية حكيم، المرجع السابق، ص 220.

3- سطوطح غنية، المرجع السابق، ص 129.

4- القانون رقم 98-04 المتعلق بحماية التراث الثقافي، سالف الذكر

5- غربي أحسن، "دور الإدارة في حماية الممتلكات الثقافية"، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، المجلد 4، ع 1، 2021، ص 182.

3- إنشاء هيئات مختصة بالحماية

كرّس القانون دور المؤسسات والهيئات المتخصصة في مجال حماية التراث الثقافي، مثل الوكالات الوطنية المختصة والمصالح التابعة لوزارة الثقافة، التي تتولى مهام الجرد والصيانة والترميم والمتابعة التقنية¹.

ثالثا: الحماية الجزائية للتراث الثقافي

1- تجريم الاعتداء على الممتلكات الثقافية

جرّم المشرع كل أشكال الاعتداء التي قد تطل الممتلكات الثقافية، بما في ذلك التخريب والإتلاف والتتقيب غير المشروع والتهريب².

2- فرض عقوبات ردعية

نص القانون على عقوبات جزائية تتراوح بين الغرامات المالية والحبس، وذلك بهدف ردع الأفعال التي تمس بالتراث الثقافي الوطني³.

3- مكافحة الاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية

أقر المشرع تدابير قانونية لمكافحة تهريب الممتلكات الثقافية والاتجار غير المشروع بها، خاصة في ظل تنامي الجرائم العابرة للحدود المتعلقة بالآثار والتحف الفنية⁴.

الفرع الثاني: تصنيف الممتلكات الثقافية

يعتبر تصنيف الممتلكات الثقافية من أهم الآليات القانونية التي اعتمدها المشرع الجزائري في إطار حماية التراث الثقافي الوطني، حيث يهدف هذا النظام إلى تحديد الممتلكات ذات القيمة التاريخية أو الأثرية أو الفنية وإخضاعها لنظام قانوني خاص يوفر لها حماية إدارية وقضائية فعالة.

1- مسكين حنان، المرجع السابق، ص 1455.

2- بورجلي عبد الحفيظ، المرجع السابق، ص 18.

3- القانون رقم 98-04، المتعلق بحماية التراث الثقافي، سالف الذكر

4- موسى بودهان، المرجع السابق، ص 91.

وقد نظم المشرع الجزائري هذه العملية بموجب القانون رقم 98-04 المؤرخ في 15 يونيو 1998 والمتعلق بحماية التراث الثقافي، الذي وضع معايير وإجراءات دقيقة لتصنيف الممتلكات الثقافية وضمان المحافظة عليها وصيانتها¹.

ويكتسي التصنيف أهمية كبيرة باعتباره وسيلة قانونية تهدف إلى حماية الممتلكات الثقافية من الاندثار أو التدهور أو الاعتداء، كما يسمح للإدارة المختصة بفرض رقابة قانونية على هذه الممتلكات ومنع أي تصرف قد يؤدي إلى الإضرار بها أو تغيير طابعها التاريخي والثقافي²، وقد شمل التصنيف مختلف أنواع الممتلكات الثقافية، سواء كانت عقارية كالمعالم التاريخية والمواقع الأثرية، أو منقولة كالتحف والمخطوطات، إضافة إلى التراث الثقافي غير المادي³.

ومن خلال هذا النظام، سعى المشرع الجزائري إلى تحقيق التوازن بين متطلبات التنمية العمرانية والاقتصادية من جهة، وضرورة الحفاظ على التراث الثقافي الوطني من جهة أخرى، بما يضمن استمرارية هذا الموروث الحضاري ونقله إلى الأجيال القادمة⁴.

أولاً: تصنيف الممتلكات الثقافية العقارية

1- المعالم التاريخية

تشمل المعالم التاريخية المباني والمنشآت ذات القيمة التاريخية أو المعمارية التي تعكس مختلف الحضارات التي تعاقبت على الجزائر، وقد أخضعها المشرع لنظام تصنيف خاص يهدف إلى حمايتها من الهدم أو التغيير غير المشروع.

1- القانون رقم 98-04 المتعلق بحماية التراث الثقافي، سالف الذكر

2- موسى بودهان، المرجع السابق، ص 45.

3- سطوطح غنية، المرجع السابق، ص 1276

4- جميلة دوار، المرجع السابق، ص 248.

2- المواقع الأثرية

تتمثل المواقع الأثرية في الأماكن التي تحتوي على بقايا وآثار تاريخية أو حضارية، سواء كانت فوق الأرض أو تحتها، وقد منحها القانون حماية قانونية خاصة بالنظر إلى قيمتها العلمية والثقافية¹.

3- القطاعات المحفوظة

يقصد بالقطاعات المحفوظة المناطق العمرانية أو التاريخية التي تتميز بطابع ثقافي ومعماري خاص، ويهدف تصنيفها إلى الحفاظ على انسجامها التاريخي والمعماري ومنع أي تشويه قد يمس بطابعها الأصيل².

ثانياً: تصنيف الممتلكات الثقافية المنقولة

1- المخطوطات والوثائق النادرة

تُعد المخطوطات والوثائق التاريخية من أهم عناصر التراث الثقافي المنقول، لذلك أضعها المشرع لإجراءات حماية دقيقة تشمل الجرد والتصنيف ومنع تهريبها أو إتلافها³.

2- التحف الفنية والأثرية

تشمل التحف الفنية والأثرية اللوحات والقطع النادرة ذات القيمة التاريخية أو الفنية، وقد نص القانون على ضرورة المحافظة عليها وإخضاعها للرقابة الإدارية المستمرة⁴.

3- المجموعات المتحفية

تمثل المجموعات المتحفية جزءاً مهماً من التراث الثقافي المنقول، حيث تضم مقتنيات ذات قيمة تاريخية وحضارية، ولذلك أقر المشرع آليات خاصة لحمايتها وصيانتها⁵.

1- عبد الله دليمي، المرجع السابق، ص 154.

2- غربي أحسن، المرجع السابق، ص 184.

3- موسى بودهان، المرجع السابق، ص 53.

4- كحاحلية حكيم، المرجع السابق، ص 223.

5- مسكين حنان، المرجع السابق، ص 1457.

ثالثاً: تصنيف التراث الثقافي غير المادي

1- العادات والتقاليد الشعبية

يشمل التراث غير المادي مختلف العادات والتقاليد التي تعبر عن الهوية الثقافية للمجتمع الجزائري، وقد سعت الدولة إلى حمايتها من الاندثار عبر التوثيق والتثمين¹.

2- الفنون الشعبية والشفوية

تدخل ضمن هذا النوع الأغاني الشعبية والحكايات والأمثال والفنون التقليدية التي توارثتها الأجيال، والتي تمثل رصيذاً ثقافياً يعكس خصوصية المجتمع الجزائري².

3- الصناعات التقليدية والحرف

تعتبر الصناعات التقليدية والحرف اليدوية من أهم عناصر التراث غير المادي³، لذلك عمل المشرع على تشجيع المحافظة عليها ودعم الحرفيين لضمان استمراريتها

المطلب الثاني: آليات حماية التراث الثقافي

يشكل التراث الثقافي أحد أهم المقومات الحضارية التي تعكس هوية الشعوب وخصوصيتها التاريخية، فهو يمثل الذاكرة الجماعية للأمة ومرجعاً أساسياً لاستمرارها الثقافي والحضاري.

ومع تزايد التهديدات التي تمس الممتلكات الثقافية، سواء الناتجة عن العوامل الطبيعية أو التدخلات البشرية كالإهمال والاتجار غير المشروع والتوسع العمراني، أصبح من الضروري وضع آليات قانونية ومؤسسية وتقنية فعالة لضمان حماية هذا التراث والمحافظة عليه للأجيال القادمة.

1- القانون رقم 98-04، المتعلق بحماية التراث الثقافي، سالف الذكر

2- سطوطح غنية، المرجع السابق، ص 130.

3- موسى بودهان، المرجع السابق، ص 61.

وقد أولت الجزائر، على غرار مختلف الدول، اهتماماً بالغاً بحماية التراث الثقافي من خلال سن القوانين المتخصصة، وإنشاء الهيئات المكلفة بالحماية، إضافة إلى اعتماد وسائل حديثة في الجرد والتصنيف والترميم والتنميين الثقافي.

وعليه، تتجسد آليات حماية التراث الثقافي في مجموعة من التدابير القانونية والإدارية والتقنية التي تهدف إلى صيانة الموروث الثقافي وضمان استدامته.

وعليه؛ فإنه يتعين تقسيم هذا المطلب إلى فرعين، حيث نتطرق دور الدولة في حماية التراث الثقافي في الفرع الأول، و دور المؤسسات في حماية التراث الثقافي في الفرع الثاني.

الفرع الأول: دور الدولة في حماية التراث الثقافي

تضطلع الدولة بدور محوري في حماية التراث الثقافي باعتباره جزءاً أساسياً من الهوية الوطنية والذاكرة التاريخية للشعوب، حيث تسعى إلى وضع السياسات والتشريعات الكفيلة بالمحافظة على الممتلكات الثقافية من مختلف أشكال الاعتداء أو الإهمال. كما تعمل على توفير الإمكانات المادية والبشرية والمؤسسية لضمان استدامة هذا التراث ونقله إلى الأجيال القادمة¹.

ويظهر دور الدولة من خلال تدخلها التشريعي والإداري والمالي، إضافة إلى دعمها للتوعية الثقافية والتعاون الدولي في مجال حماية التراث الثقافي، خاصة في ظل التحديات الحديثة التي تهدد المعالم الأثرية والموروث الحضاري².

أولاً: الدور التشريعي للدولة في حماية التراث الثقافي

1- سن القوانين المنظمة لحماية التراث الثقافي

تقوم الدولة بإصدار القوانين التي تنظم كيفية حماية التراث الثقافي والمحافظة عليه، ويعد القانون رقم 98-04 المتعلق بحماية التراث الثقافي من أبرز النصوص القانونية التي

1- عبد القادر بوعرفة، حماية التراث الثقافي في التشريع الجزائري، دار هومة، الجزائر، 2020، ص 44.

2- القانون رقم 98-04 المتعلق بحماية التراث الثقافي، سالف الذكر

وضعت إطاراً شاملاً لتصنيف الممتلكات الثقافية وحمايتها وتنظيم استغلالها¹.

2- تجريم الاعتداءات الواقعة على الممتلكات الثقافية

عمل المشرع الجزائري على تجريم مختلف الأفعال التي تمس بالتراث الثقافي، مثل التخريب والسرقة والتخريب والتفتيق غير المشروع عن الآثار، وذلك من خلال فرض عقوبات جزائية ومالية تهدف إلى ردع المعتدين وحماية الممتلكات الثقافية من الاندثار².

3- إدماج الاتفاقيات الدولية ضمن المنظومة القانونية

تساهم الدولة في تعزيز حماية التراث الثقافي من خلال المصادقة على الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحماية التراث، مثل اتفاقية اليونسكو لسنة 1972، والتي تهدف إلى حماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي وتعزيز التعاون الدولي في هذا المجال³.

ثانياً: الدور الإداري والمؤسساتي للدولة

1- إنشاء الهيئات المختصة بحماية التراث

أنشأت الدولة الجزائرية مؤسسات وهيئات متخصصة في حماية التراث الثقافي، مثل وزارة الثقافة والفنون والديوان الوطني لتسيير واستغلال الممتلكات الثقافية المحمية، والتي تتولى مهام الجرد والتصنيف والمتابعة والصيانة⁴.

2- مراقبة المواقع والمعالم الأثرية

تمارس السلطات الإدارية رقابة مستمرة على المواقع الأثرية والمعالم التاريخية من خلال فرض تراخيص مسبقة لأعمال البناء والترميم داخل المناطق المصنفة، وذلك بهدف منع أي تعديلات قد تؤثر على القيمة التاريخية للموقع⁵.

1- محمد الصغير بعلي، التشريع الثقافي في الجزائر، دار العلوم للنشر، الجزائر، 2018، ص 117.

2- منظمة اليونسكو، اتفاقية حماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي لسنة 1972، ص 3.

3- فريدة بن دريس، آليات حماية التراث الثقافي في الجزائر، مجلة الدراسات القانونية، العدد 6، 2021، ص 60.

4- مصطفى خالف، الإدارة المحلية وحماية التراث الثقافي، دار الجامعة الجديدة، 2019، ص 102.

5- أحمد زغدار، ترميم المعالم الأثرية بين الحماية القانونية والتقنية، دار الخلدونية، الجزائر، 2017، ص 91.

3- تمويل مشاريع الترميم والصيانة

تخصص الدولة ميزانيات مالية لدعم مشاريع ترميم المعالم الأثرية وصيانة الممتلكات الثقافية، باعتبار أن الحفاظ على التراث الثقافي يتطلب إمكانيات تقنية ومالية كبيرة لضمان استمراريته¹.

ثالثاً: الدور الثقافي والتوعوي للدولة

1- نشر الوعي بأهمية التراث الثقافي

تعمل الدولة على تعزيز الثقافة التراثية لدى المواطنين من خلال البرامج التعليمية والندوات والمعارض الثقافية، بهدف ترسيخ الوعي بأهمية المحافظة على التراث باعتباره موروثاً حضارياً مشتركاً².

2- تشجيع البحث العلمي في مجال التراث

تدعم الدولة البحوث والدراسات الأكاديمية المتعلقة بالتراث الثقافي، خاصة في مجالات الآثار والترميم والرقمنة، مما يساهم في تطوير وسائل الحماية والصيانة العلمية للممتلكات الثقافية³.

3- تعزيز التعاون الدولي في حماية التراث

تحرص الدولة على التعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية المختصة بحماية التراث الثقافي، مثل منظمة اليونسكو، للاستفادة من الخبرات والتقنيات الحديثة في مجال المحافظة على التراث الثقافي

الفرع الثاني: دور المؤسسات في حماية التراث الثقافي

تلعب المؤسسات دوراً أساسياً في حماية التراث الثقافي والمحافظة عليه، باعتبارها الوسيلة العملية لتجسيد السياسات والاستراتيجيات المتعلقة بصيانة الموروث الحضاري.

1- نادية بوقرة، التوعية الثقافية ودورها في حماية التراث، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 12، 2022، ص 138.

2- عبد الرحمان شريط، البحث العلمي وحماية التراث الثقافي، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، العدد 9، 2020، ص 146.

3- ليلي بن سالم، التعاون الدولي في مجال حماية التراث الثقافي، مذكرة ماستر، جامعة الجزائر 1، 2021، ص 77.

وتتنوع هذه المؤسسات بين مؤسسات حكومية وهيئات علمية وثقافية ومنظمات دولية، حيث تتكامل أدوارها في مجالات الجرد والتصنيف والترميم والتوعية والتكوين. كما تساهم هذه المؤسسات في تعزيز آليات الحماية القانونية والإدارية والتقنية للتراث الثقافي، خاصة في ظل التحديات التي تهدد المعالم الأثرية والموروثات الثقافية بفعل العوامل الطبيعية والبشرية¹.

أولاً: دور المؤسسات الوطنية في حماية التراث الثقافي

1- دور وزارة الثقافة والفنون

تعتبر وزارة الثقافة والفنون الجهة الرسمية المكلفة بوضع السياسة الوطنية المتعلقة بحماية التراث الثقافي، حيث تشرف على إعداد برامج الجرد والتصنيف والترميم، إضافة إلى مراقبة تنفيذ القوانين المتعلقة بحماية الممتلكات الثقافية².

2- دور الديوان الوطني لتسيير واستغلال الممتلكات الثقافية

يساهم الديوان الوطني لتسيير واستغلال الممتلكات الثقافية المحمية في حماية المواقع والمعالم التاريخية من خلال الإشراف على تسييرها وصيانتها وتنظيم استغلالها بما يضمن المحافظة على قيمتها الحضارية والتاريخية³.

3- دور مراكز البحث والترميم

تؤدي مراكز البحث في علم الآثار والترميم دوراً مهماً في دراسة الممتلكات الثقافية وتوثيقها وترميمها وفق الأساليب العلمية الحديثة، بما يساهم في الحفاظ على أصالتها التاريخية والمعمارية⁴.

1- عبد القادر بوعرفة، حماية التراث الثقافي في التشريع الجزائري، دار هومة، الجزائر، 2020، ص 61.

2- القانون رقم 98-04 المتعلق بحماية التراث الثقافي، سالف الذكر

3- مصطفى خالف، المرجع السابق، ص 109.

4- أحمد زغدار، المرجع السابق، ص 95.

ثانياً: دور المؤسسات التعليمية والثقافية

1- دور الجامعات ومراكز البحث العلمي

تساهم الجامعات ومراكز البحث العلمي في تطوير الدراسات المتعلقة بالتراث الثقافي من خلال إنجاز البحوث الأكاديمية وإعداد المختصين في مجالات الآثار والترميم والتسيير الثقافي¹.

2- دور المتاحف والمكتبات الوطنية

تعتبر المتاحف والمكتبات الوطنية من أهم المؤسسات الثقافية التي تعمل على حفظ التراث الثقافي المادي والوثائقي، عبر جمع القطع الأثرية والمخطوطات وصيانتها وعرضها للجمهور².

3- دور وسائل الإعلام والمؤسسات الثقافية

تلعب وسائل الإعلام والمؤسسات الثقافية دوراً توعوياً مهماً في نشر ثقافة المحافظة على التراث الثقافي، من خلال البرامج الوثائقية والأنشطة الثقافية التي تعرف بأهمية التراث وضرورة حمايته³.

ثالثاً: دور المؤسسات الدولية والمجتمع المدني

1- دور منظمة اليونسكو

تعمل منظمة اليونسكو على حماية التراث الثقافي العالمي من خلال إدراج المواقع التراثية ضمن قائمة التراث العالمي، وتقديم الدعم التقني والمالي للدول من أجل المحافظة على ممتلكاتها الثقافية⁴.

1- ليلي بن سالم، دور الجامعة في حماية التراث الثقافي، مذكرة ماستر، جامعة الجزائر 1، 2021، ص 54.

2- محمد الصغير بعلي، المرجع السابق، ص 123.

3- نادية بوقرة، المرجع السابق، ص 144.

4- منظمة اليونسكو، اتفاقية حماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي لسنة 1972، ص 4.

2- دور الجمعيات والمنظمات غير الحكومية

تساهم الجمعيات الثقافية والمنظمات غير الحكومية في حماية التراث الثقافي عن طريق تنظيم حملات التوعية والمشاركة في عمليات الصيانة والترميم، إضافة إلى التبليغ عن التجاوزات التي تمس الممتلكات الثقافية¹.

3- دور التعاون الدولي بين المؤسسات

يساهم التعاون بين المؤسسات الوطنية والدولية في تبادل الخبرات والتقنيات الحديثة المتعلقة بحماية التراث الثقافي، خاصة في مجالات الرقمنة والترميم والتوثيق الأثري².

1- عبد الرحمان شريط، المرجع السابق ، ص 151.

2- فريدة بن دريس، المرجع السابق ، ص 67.

خاتمة الفصل الأول

وفي ختام هذا الفصل، يتضح أن التراث الثقافي لم يعد يُنظر إليه باعتباره مجرد موروث تاريخي أو حضاري يعبر عن هوية الشعوب وذاكرتها الجماعية فحسب، بل أصبح يشكل عنصراً أساسياً ضمن السياسات التنموية الحديثة، ورافعة حقيقية لتحقيق التنمية المستدامة بمختلف أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وقد أدى هذا التحول في النظرة إلى التراث الثقافي إلى تعزيز الاهتمام بوضع نظام قانوني يضمن حمايته وتنميته واستغلاله بطريقة متوازنة تحقق متطلبات التنمية وتحافظ في الوقت ذاته على أصالته وقيمه الحضارية.

كما تبين من خلال هذا الفصل أن المشرع، سواء على المستوى الوطني أو الدولي، سعى إلى إرساء مجموعة من القواعد والآليات القانونية الكفيلة بحماية التراث الثقافي من مختلف أشكال الاعتداء أو الإهمال، مع العمل على إدماجه ضمن الاستراتيجيات التنموية المستدامة، باعتباره مورداً اقتصادياً وثقافياً يمكن استثماره في تنشيط السياحة الثقافية وتعزيز الصناعات الإبداعية وتحقيق التنمية المحلية.

ومن جهة أخرى، أظهرت الدراسة أن التطورات التكنولوجية والتحول الرقمي فرضت تحديات جديدة على النظام القانوني للتراث الثقافي، الأمر الذي استوجب تطوير وسائل الحماية القانونية والتقنية بما يتماشى مع البيئة الرقمية الحديثة، خاصة في ظل تزايد الاعتماد على الرقمنة في حفظ التراث وتوثيقه والتعريف به.

وعليه، فإن تحقيق التنمية المستدامة المرتبطة بالتراث الثقافي يظل رهيناً بمدى فعالية المنظومة القانونية في تحقيق التوازن بين متطلبات الحماية والمحافظة من جهة، ومتطلبات الاستثمار والتطوير الرقمي من جهة أخرى، بما يضمن استدامة هذا التراث ونقله للأجيال القادمة باعتباره ثروة حضارية وإنسانية لا تقدر بثمن.

الفصل الثاني

التحول الرقمي ودوره في تـثـمـيـن
التراث الثقافي وتحقيق التنمية المستدامة

يشهد العالم المعاصر تحولات متسارعة فرضتها الثورة الرقمية والتطور التكنولوجي، الأمر الذي انعكس على مختلف المجالات، بما فيها مجال حماية التراث الثقافي وتثمينه¹. فقد أصبح التحول الرقمي من أهم الآليات الحديثة التي تعتمد عليها الدول والمؤسسات الثقافية في حفظ الموروث الثقافي المادي وغير المادي، من خلال رقمنته وتوثيقه وإتاحته عبر الوسائط الإلكترونية الحديثة، بما يضمن استمراريته ونقله للأجيال القادمة في إطار تحقيق أهداف التنمية المستدامة².

ويعد التراث الثقافي ركيزة أساسية للهوية الوطنية ووسيلة لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياحية، مما جعل توظيف التكنولوجيا الرقمية ضرورة حتمية لمواجهة الأخطار التي تهدد هذا التراث، كالاندثار والسرقة والتلف³.

كما ساهمت الرقمنة في تطوير أساليب الترويج للتراث الثقافي، عبر المتاحف الافتراضية والمنصات الإلكترونية وقواعد البيانات الرقمية، وهو ما أتاح فرصاً جديدة للتعريف بالموروث الثقافي واستثماره اقتصادياً وسياحياً، بما ينسجم مع متطلبات التنمية المستدامة التي تقوم على التوازن بين البعد الثقافي والاقتصادي والاجتماعي والبيئي⁴.

وفي الجزائر، سعت الدولة إلى تبني مجموعة من السياسات والتشريعات الرامية إلى دعم التحول الرقمي في المجال الثقافي، من خلال تحديث آليات التسيير والحماية الرقمية للممتلكات الثقافية، تماشياً مع التطورات الدولية التي أقرتها المنظمات العالمية، وعلى رأسها منظمة اليونسكو⁵.

¹ - عبد القادر بوعرفة ، المرجع السابق ، ص 44.

² - محمد الصالح بن عيسى، حماية التراث الثقافي في التشريع الجزائري، دار الجامعة الجديدة، الجزائر، 2019، ص 87.

³ - أحمد زغدار، المرجع السابق ، ص 56.

⁴ - جميلة لعربي، "رقمنة التراث الثقافي كآلية للحفاظ على الهوية الوطنية"، مذكرة ماستر، جامعة الجزائر 1، 2022، ص 33.

⁵ - كريمة بوزيدي، "التحول الرقمي ودوره في تثمين التراث الثقافي"، مذكرة ماستر، جامعة وهران 2، 2023، ص 41.

وعليه، يهدف هذا الفصل إلى دراسة مفهوم التحول الرقمي وأهميته في مجال التراث الثقافي، مع إبراز دوره في تثمين الموروث الثقافي وتحقيق التنمية المستدامة،¹ من خلال التطرق إلى الآليات الرقمية الحديثة، وكذا التحديات القانونية والتقنية التي تواجه عملية الرقمنة والحماية الرقمية للتراث الثقافي.²

وعليه، يتعين دراسة هذا الفصل في مبحثين، حيث نتطرق للنظام القانوني للتحول الرقمي في إطار التراث الثقافي في المبحث الأول، فاعلية التحول الرقمي في تثمين التراث الثقافي ومعوقاته في المبحث الثاني.

¹ - يوسف قادري، التكنولوجيا الرقمية وتحقيق التنمية المستدامة، دار الأيام، الأردن، 2021، ص 73.

² - نادية بوحفص، "دور الرقمنة في حماية التراث الثقافي غير المادي"، مجلة الدراسات القانونية، المجلد 8، العدد 2، 2021،

المبحث الأول: النظام القانوني للتحول الرقمي في إطار التراث الثقافي

يعد النظام القانوني للتحول الرقمي في إطار التراث الثقافي من المواضيع الحديثة التي برزت نتيجة التطور التكنولوجي المتسارع، وما صاحبه من تغير في أساليب حفظ وتسيير وتثمين الممتلكات الثقافية¹.

فقد أصبح التحول الرقمي اليوم أداة استراتيجية تعتمد عليها الدول في حماية تراثها الثقافي من جهة²، وفي ضمان استدامته وإتاحته للأجيال القادمة من جهة أخرى، وذلك من خلال إرساء قواعد قانونية وتنظيمية تنظم عمليات الرقمنة والتوثيق والتخزين الإلكتروني للموروث الثقافي³.

وفي هذا السياق، لم يعد التراث الثقافي يُنظر إليه فقط كقيمة تاريخية أو رمزية، بل أصبح أيضاً مورداً تنموياً واقتصادياً، مما دفع المشرع إلى تطوير إطار قانوني يواكب هذه التحولات الرقمية، خاصة فيما يتعلق بحماية الملكية الثقافية، وتنظيم استخدام التقنيات الحديثة مثل قواعد البيانات الرقمية، والذكاء الاصطناعي، والأرشفة الإلكترونية⁴.

كما لعبت الاتفاقيات الدولية دوراً مهماً في توجيه التشريعات الوطنية نحو تبني معايير موحدة لحماية التراث في العصر الرقمي، بما يضمن التوازن بين إتاحة المعلومات وحماية حقوق الدولة والمجتمع⁵.

وعليه، يهدف هذا المبحث إلى دراسة الإطار القانوني المنظم للتحول الرقمي في مجال التراث الثقافي.

¹ - القانون رقم 98-04 المتعلق بحماية التراث الثقافي، سالف الذكر

² - عبد القادر بوعرفة، المرجع السابق، ص 52.

³ - محمد الصالح بن عيسى، المرجع السابق، ص 91.

⁴ - جميلة لعريبي، المرجع السابق، ص 27.

⁵ - عبد الرحمان خلفي، المرجع السابق، ص 110.

من خلال تحليل النصوص القانونية الوطنية والدولية، وإبراز مدى فعاليتها في مواكبة التطورات التكنولوجية، خاصة في ظل التوجه العالمي نحو رقمنة التراث وتثمينه ضمن رؤية التنمية المستدامة¹.

وعليه، يتعين دراسة هذا المبحث في مطلبين ، حيث نتطرق لمفهوم التحول الرقمي في المطلب الأول، و تطبيقات الرقمنة في التراث الثقافي في المطلب الثاني.

المطلب الأول: مفهوم التحول الرقمي

يعد التحول الرقمي من أبرز المفاهيم الحديثة التي فرضتها الثورة التكنولوجية، حيث أصبح يشكل محورا أساسيا في تحديث أساليب العمل داخل المؤسسات العامة والخاصة، من خلال الانتقال من النماذج التقليدية إلى أنظمة تعتمد على تكنولوجيا المعلومات والاتصال. ويقوم هذا التحول على إدماج الأدوات الرقمية في مختلف العمليات الإدارية والخدمات بهدف تحسين الأداء، ورفع الكفاءة، وتسهيل الوصول إلى المعلومات والخدمات، بما ينسجم مع متطلبات التنمية المستدامة وبناء الاقتصاد الرقمي².

وقد عرفته بعض الدراسات الأكاديمية بأنه "إعادة هيكلة شاملة لطرق عمل المؤسسات عبر توظيف التقنيات الرقمية الحديثة بما يسمح بتغيير جذري في نمط تقديم الخدمات وخلق قيمة مضافة للمستخدمين"¹، كما يشير باحثون آخرون إلى أنه لا يقتصر على إدخال التكنولوجيا فقط، بل يشمل تغيير الثقافة التنظيمية وأساليب التسيير داخل المؤسسة³.

وفي السياق الجزائري، أولت الدولة أهمية متزايدة لمجال الرقمنة من خلال تبني سياسات واستراتيجيات تهدف إلى عصنة الإدارة العمومية، وهو ما تجسد في عدة مذكرات وزارية ومشاريع رقمية، إضافة إلى الإطار القانوني المتعلق بتطوير تكنولوجيات الإعلام والاتصال.

¹ - كريمة بوزيدي، "رقمنة التراث الثقافي وأثره على التنمية المستدامة"، مذكرة ماستر، جامعة وهران 2، 2023، ص 45.

² - بن غربي عبد القادر، التحول الرقمي في الإدارة العمومية الجزائرية، مذكرة ماستر، جامعة الجزائر 3، 2022، ص. 14.

³ - مسعودي فاطمة الزهراء، الإدارة الإلكترونية والتحول الرقمي، دار هومة للنشر، الجزائر، 2021، ص. 27.

ويعتبر قانون حماية المعلومات والاتصال والتوجيه نحو الإدارة الإلكترونية من أهم الأطر التي تدعم هذا التوجه¹.

وعليه، فإن التحول الرقمي لم يعد خيارًا تقنيًا فقط، بل أصبح ضرورة استراتيجية لتحقيق الفعالية الإدارية، وتعزيز الشفافية، وتحسين جودة الخدمات العمومية، بما ينسجم مع متطلبات التنمية الحديثة.

وعليه؛ فإنه يتعين تقسيم هذا المطلب إلى فرعين، حيث نتطرق إلى تعريف الرقمنة في الفرع الأول، و أهمية التحول الرقمي في الفرع الثاني.

الفرع الأول: تعريف الرقمنة

تعد الرقمنة (Digitalisation) من المفاهيم الأساسية المرتبطة بالتحول الرقمي، حيث تشير إلى عملية تحويل المعلومات والبيانات من شكلها التقليدي الورقي إلى شكل رقمي قابل للمعالجة والتخزين والمشاركة عبر الوسائط الإلكترونية. وقد أصبحت الرقمنة ركيزة محورية في تحديث الإدارة العمومية والقطاع الخاص، لما توفره من سرعة في الأداء، ودقة في المعالجة، وتقليل للتكاليف، إضافة إلى تعزيز الشفافية وتحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطن.

وقد اختلفت التعاريف الفقهية حول مفهوم الرقمنة، لكنها تلتقي في كونها عملية تقنية وتنظيمية تهدف إلى تحويل الأنشطة التقليدية إلى أنشطة تعتمد على التكنولوجيا الرقمية، وهو ما يجعلها خطوة أساسية نحو بناء اقتصاد معرفي حديث².

أولاً: التعريف اللغوي والاصطلاحي للرقمنة

1- التعريف اللغوي:

يرجع أصل كلمة الرقمنة إلى "الرقم"، أي تحويل الشيء إلى أرقام، وهو ما يدل على إدخال البيانات في شكل رقمي قابل للمعالجة الإلكترونية.

¹ - القانون رقم 07-18 المؤرخ في 10 يونيو 2018، المتعلق بحماية الأشخاص الطبيعيين في مجال معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 34، 10 يونيو 2018، ص. 11.

² - بن عودة عبد الكريم، التحول الرقمي في الإدارة العمومية الجزائرية، مذكرة ماستر، جامعة وهران 1، 2021، ص 18.

2- التعريف الاصطلاحي:

هي عملية تحويل الوثائق والمعلومات من شكلها الورقي إلى شكل إلكتروني يمكن معالجته عبر الحاسوب أو الأنظمة الرقمية¹.

3- التعريف التقني:

تعني استخدام تقنيات المعلومات والاتصال لتحويل العمليات التقليدية إلى عمليات رقمية تعتمد على البرمجيات والأنظمة المعلوماتية في التسيير والمعالجة.

ثانياً: خصائص الرقمنة

1- الشمولية:

تشمل جميع القطاعات الإدارية والاقتصادية والخدماتية دون استثناء.

2- السرعة والدقة:

تساهم الرقمنة في تسريع معالجة البيانات وتقليل الأخطاء البشرية مقارنة بالطرق التقليدية².

3- التكامل:

تعمل على ربط مختلف الأنظمة والمؤسسات ضمن شبكة معلوماتية واحدة تسهل تبادل البيانات³.

ثالثاً: أهداف الرقمنة

1- تحسين الأداء الإداري:

من خلال تبسيط الإجراءات وتقليل الوقت والجهد.

2- تعزيز الشفافية ومحاربة الفساد:

بفضل تتبع العمليات إلكترونياً وتقليل التدخل البشري⁴.

¹ - مسعودي فاطمة الزهراء، المرجع السابق ، ص 33.

² - حمدي عبد الله، تكنولوجيا المعلومات والإدارة الحديثة، دار الجامعة الجديدة، 2019، ص 41.

³ - بوقرة، سمير، نظم المعلومات الإدارية، دار بلقيس، الجزائر، 2020، ص 52.

⁴ - القانون رقم 07-18 المتعلق بحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي، سالف الذكر

3- دعم التنمية المستدامة:

عبر تطوير اقتصاد رقمي وتقليل الاعتماد على الورق والموارد التقليدية.

الفرع الثاني: أهمية التحول الرقمي

يعدّ التحول الرقمي اليوم من أبرز الركائز الأساسية التي تعتمد عليها الدول والمؤسسات الحديثة في تطوير أدائها وتحسين جودة خدماتها، حيث لم يعد مجرد خيار تقني بل أصبح ضرورة استراتيجية تمس مختلف القطاعات، لاسيما في مجالات الإدارة، الاقتصاد، والثقافة. وتبرز أهميته في كونه أداة فعّالة لتحقيق الكفاءة، والشفافية، وتسريع الإجراءات، فضلاً عن دوره في تعزيز التنمية المستدامة ومواكبة التطورات العالمية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال. وقد أكدت العديد من الدراسات القانونية والمذكرات الجامعية، إلى جانب بعض النصوص التشريعية، على الدور المحوري للتحول الرقمي في تحديث النظم الإدارية والقانونية¹.

أولاً: الأهمية الإدارية والتنظيمية للتحول الرقمي

تحسين جودة الخدمات الإدارية وتقليص الوقت والإجراءات التقليدية في المعاملات². وتعزيز الشفافية ومحاربة البيروقراطية من خلال رقمنة الإجراءات³. رفع كفاءة المؤسسات العمومية والخاصة عبر أنظمة إدارة رقمية متطورة⁴.

ثانياً: الأهمية الاقتصادية للتحول الرقمي

- دعم الاقتصاد الرقمي وخلق بيئة محفزة للاستثمار والابتكار⁵.
- زيادة الإنتاجية وتقليل التكاليف التشغيلية في المؤسسات⁶.
- تطوير التجارة الإلكترونية وتوسيع الأسواق المحلية والدولية⁷.

¹ - سليمان نور الدين ، التحول الرقمي في الإدارة العمومية الجزائرية، دار هومة، الجزائر، 2021، ص 45.

² - بن عيسى، الإدارة الإلكترونية والحوكمة الرقمية، دار بلقيس، الجزائر، 2020، ص 78.

³ - تقرير وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، الجزائر، 2022، ص 30.

⁴ - أحمد زغدود، المرجع السابق، ص 55.

⁵ - قانون رقم 05-18 المتعلق بالتجارة الإلكترونية، المرجع السابق

⁶ - قانون رقم 04-15 المتعلق بالتوقيع والتصديق الإلكتروني، المرجع السابق

ثالثاً: الأهمية القانونية والاجتماعية للتحول الرقمي

تعزيز الإطار القانوني للتعاملات الإلكترونية مثل التوقيع الإلكتروني والمعاملات الرقمية¹.

تسهيل ولوج المواطن إلى الخدمات العمومية وتقليص الفجوة الرقمية
دعم العدالة الرقمية من خلال تحديث وسائل التقاضي والإجراءات القضائية

المطلب الثاني: تطبيقات الرقمنة في التراث الثقافي

تعتبر الرقمنة من أهم الآليات الحديثة التي أسهمت في إحداث تحول جذري في مجال حماية وتثمين التراث الثقافي، حيث لم تعد عملية حفظ التراث تقتصر على الأساليب التقليدية، بل أصبحت تعتمد على تقنيات رقمية متقدمة تُمكن من توثيق الممتلكات الثقافية المادية وغير المادية بدقة عالية وإتاحتها للجمهور والباحثين عبر الوسائط الإلكترونية².

وتتمثل أبرز تطبيقات الرقمنة في إنشاء قواعد بيانات رقمية للتراث، والمسح ثلاثي الأبعاد للمواقع الأثرية، والأرشفة الإلكترونية للمخطوطات والوثائق التاريخية، إضافة إلى استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في تحليل وتصنيف المعطيات الثقافية،

مما يعزز من فرص الحفاظ على الذاكرة الوطنية ونقلها للأجيال القادمة³. كما تُسهم هذه التطبيقات في دعم السياحة الثقافية والتنمية المستدامة من خلال التعريف بالموروث الثقافي وتسهيل الولوج إليه رقمياً⁴.

وفي السياق القانوني، فإن المشرع الجزائري من خلال القانون رقم 98-04 المتعلق بحماية التراث الثقافي⁴، وإن لم ينص صراحة على الرقمنة، إلا أن التوجهات الحديثة في السياسات الثقافية تؤكد على ضرورة إدماج الوسائل الرقمية في حماية وتثمين التراث، خاصة

¹ - بن يحيى، التحول الرقمي والخدمات العمومية، دار الخلدونية، الجزائر، 2021، ص 90.

² - مسعودي أحمد بوبكر الحاج، المرجع السابق، ص.ص 15-18.

³ - يوسف سيد إدريس، المرجع السابق، 282-290.

⁴ - فراح ربعة، فاضل إلهام، "رقمنة التراث الثقافي: بين ضرورة التطبيق وغياب التشريع"، مذكرة ماستر، جامعة قلمة، 2021، ص 12.

في ظل الفراغ التشريعي الذي أفرزته التحولات التكنولوجية³. كما تشير العديد من الدراسات إلى أن الرقمنة أصبحت ضرورة استراتيجية لمواجهة مخاطر الاندثار والتلف التي تهدد التراث الثقافي، باعتبارها وسيلة فعالة لضمان استمراريته وإتاحته بشكل واسع¹. وعليه؛ فإنه يتعين تقسيم هذا المطلب إلى فرعين، حيث نتطرق إلى رقمنة المتاحف في الفرع الأول، و رقمنة الأرشيف والمخطوطات في الفرع الثاني.

الفرع الأول: رقمنة المتاحف

تعد رقمنة المتاحف أحد أهم تطبيقات التحول الرقمي في مجال التراث الثقافي، إذ تهدف إلى نقل المحتوى المتحفي من شكله التقليدي إلى بيئة رقمية تفاعلية تسمح بالحفظ والعرض والترويج للمقتنيات الثقافية بطرق حديثة وآمنة.

وقد أصبح هذا التوجه ضرورة ملحة في ظل التحديات التي تواجه المتاحف، مثل التلف الطبيعي، وصعوبة الوصول إلى بعض المجموعات، وارتفاع تكاليف الحفظ التقليدي². وتتجسد رقمنة المتاحف في عدة مستويات تقنية وتنظيمية، تشمل إنشاء قواعد بيانات رقمية للمقتنيات، وإنتاج جولات افتراضية ثلاثية الأبعاد، إضافة إلى استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في التصنيف والفهرسة²، وهو ما يساهم في تعزيز الولوج إلى التراث الثقافي وتوسيع دائرة المستفيدين منه على المستوى الوطني والدولي³.

أولاً: أساليب رقمنة المتاحف

رقمنة الجرد والفهرسة: عبر تحويل السجلات الورقية إلى قواعد بيانات إلكترونية تسمح بالتحديث المستمر وسهولة البحث⁴.

¹ - عبيدة صيطي وآخرون، المرجع السابق، ص 15.

² - مسعودي أحمد بوبكر الحاج، المرجع السابق، ص. 20-23.

³ - فراح ربيعة، إلهام فاضل، المرجع السابق، ص. 110-115.

⁴ - يوسف سيد إدريس، المرجع السابق، ص. 283-287.

التصوير الرقمي عالي الدقة: لتوثيق القطع الأثرية وحمايتها من الضياع أو التلف¹.
الرقمنة ثلاثية الأبعاد: لإعادة بناء القطع والمجسمات التاريخية بشكل تفاعلي قابل للعرض الافتراضي

ثانياً: أهداف رقمنة المتاحف

- حماية التراث الثقافي من التلف والضياع من خلال إنشاء نسخ رقمية محفوظة
- تسهيل الوصول إلى المجموعات المتحفية للباحثين والجمهور دون قيود مكانية أو زمنية
- تعزيز الترويج الثقافي والسياحي عبر المنصات الرقمية والجولات الافتراضية

ثالثاً: تطبيقات رقمنة المتاحف في الجزائر

- المتاحف الوطنية الرقمية التي بدأت تعتمد أنظمة أرشفة إلكترونية حديثة
- مشاريع الجرد الرقمي للتراث المادي التي أطلقتها وزارة الثقافة والفنون
- استخدام المنصات الافتراضية للتعريف بالمقتنيات المتحفية عبر الإنترنت

الفرع الثاني: رقمنة الأرشيف والمخطوطات

تعد رقمنة الأرشيف والمخطوطات من أبرز مجالات تطبيق التحول الرقمي في حماية التراث الثقافي غير المادي، حيث تهدف إلى تحويل الوثائق الورقية والمخطوطات التاريخية إلى صيغ رقمية قابلة للحفظ والمعالجة والاسترجاع بسهولة، بما يضمن استمراريتها وحمايتها من التلف والضياع الناتج عن عوامل الزمن أو الظروف البيئية¹. كما تسهم هذه العملية في إتاحة المحتوى الوثائقي أمام الباحثين والجمهور عبر منصات إلكترونية، مما يعزز من مبدأ إتاحة المعرفة وتثمين الذاكرة الوطنية².

وفي هذا السياق، لم تعد وظيفة الأرشيف تقتصر على الحفظ التقليدي، بل أصبحت تعتمد على تقنيات متقدمة مثل التصوير الرقمي عالي الدقة، والمسح الضوئي الذكي، وتقنيات

¹ - القانون رقم 98-04 المتعلق بحماية التراث الثقافي، السالف الذكر

² - مسعودي أحمد بوبكر الحاج، المرجع السابق، ص. 28-32.

التعرف البصري على الحروف (OCR)، إضافة إلى إنشاء قواعد بيانات إلكترونية منظمة تسمح بالبحث السريع والدقيق داخل الوثائق والمخطوطات¹.

أولاً: تقنيات رقمنة الأرشفة والمخطوطات

المسح الضوئي عالي الدقة (High Resolution Scanning): يهدف إلى تحويل الوثائق الورقية إلى نسخ رقمية دقيقة تحافظ على تفاصيلها الأصلية².

التعرف البصري على الحروف (OCR): يسمح بتحويل النصوص المصورة إلى نصوص قابلة للتعديل والبحث الإلكتروني³.

الأرشفة الرقمية المنظمة: عبر إنشاء قواعد بيانات مؤرشفة تسهل التصنيف والاسترجاع السريع للوثائق

ثانياً: أهداف رقمنة الأرشفة والمخطوطات

- حماية الوثائق التاريخية من التلف والانحلال من خلال حفظ نسخ رقمية احتياطية¹.
- تسهيل الولوج إلى المعلومات التاريخية للباحثين دون الحاجة إلى التعامل المباشر مع الأصول الحساسة
- تعزيز الشفافية وتداول المعرفة عبر إتاحة الأرشفات في المنصات الرقمية الوطنية والدولية³.

ثالثاً: تطبيقات رقمنة الأرشفة في الجزائر

تظهر تطبيقات الرقمنة في الجزائر من خلال مشاريع الأرشفة الوطني الرقمي، التي تهدف إلى تحويل الوثائق الإدارية والتاريخية إلى صيغة إلكترونية. ومن أبرز الأمثلة عن ذلك رقمنة المخطوطات في المكتبات الوطنية والجامعية مثل المكتبة الوطنية الجزائرية²، واستخدام المنصات الإلكترونية للأرشفة الثقافية التي توفر خاصية الوصول عن بعد للباحثين والجمهور.

¹ - فراح ربيعة، إلهام فاضل، المرجع السابق، ص. 118-123.

² - يوسف سيد إدريس، المرجع السابق، ص. 290-295.

³ - القانون رقم 05-12 المتعلق بالأرشفة الوطني، السالف الذكر

المبحث الثاني : فاعلية التحول الرقمي في تثمين التراث الثقافي ومعوقاته

يشكل التحول الرقمي اليوم إحدى أهم الأدوات الحديثة التي ساهمت في إعادة صياغة أساليب حفظ وتثمين التراث الثقافي، من خلال توظيف التقنيات الرقمية في التوثيق، الرقمنة، الإتاحة، والترويج للممتلكات الثقافية المادية وغير المادية. وتبرز فاعلية هذا التحول في قدرته على ضمان استمرارية الذاكرة الثقافية وحمايتها من الاندثار، إضافة إلى تسهيل الولوج إليها عبر المنصات الرقمية وقواعد البيانات، مما يعزز من قيمتها العلمية والسياحية والتنمية. وقد أكدت عدة دراسات أن الرقمنة لم تعد مجرد خيار تقني، بل أصبحت ضرورة استراتيجية في إدارة التراث الثقافي وحمايته في ظل التحديات المعاصرة¹.

غير أن هذه الفاعلية تصطدم بجملة من المعوقات التي تحد من تحقيق أهدافها، مثل ضعف البنية التحتية الرقمية، نقص الكفاءات المتخصصة، محدودية التمويل، إضافة إلى الإشكالات القانونية المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية وحماية المعطيات الرقمية. كما أن بعض التشريعات الوطنية لا تزال غير مواكبة للتطور التكنولوجي السريع، مما يخلق فجوة بين الإمكانيات التقنية والإطار القانوني المنظم لها².

وعليه، فإن دراسة فاعلية التحول الرقمي ومعوقاته في مجال تثمين التراث الثقافي تكتسي أهمية بالغة، كونها تسمح بتقييم مدى نجاعة السياسات العمومية في هذا المجال واقتراح آليات تطويرها بما يضمن استدامة التراث ونقله للأجيال القادمة في إطار رقمي متطور وآمن³.

¹ - بن دودة عبد الكريم، المرجع السابق، ص 45.

² - محمد الصالح بن عيسى، المرجع السابق، ص 88.

³ - القانون رقم 98-04 المتعلق بحماية التراث الثقافي، السالف الذكر

المطلب الأول : تثمين التراث الثقافي عبر الرقمنة

يعتبر تثمين التراث الثقافي عبر الرقمنة أحد أبرز التحولات التي عرفها مجال حماية وتسيير الممتلكات الثقافية، حيث لم يعد التراث يُنظر إليه فقط كرصيد مادي أو رمزي ثابت، بل أصبح مورداً قابلاً للتطوير والاستثمار عبر الوسائط الرقمية الحديثة. فقد أتاح التحول الرقمي إمكانيات واسعة لإعادة إحياء التراث الثقافي من خلال تقنيات التوثيق ثلاثي الأبعاد، قواعد البيانات الرقمية، والمعارض الافتراضية، مما ساهم في تعزيز الوصول إليه وتوسيعه ليشمل جمهوراً عالمياً، وهو ما يرفع من قيمته الثقافية والعلمية والسياحية¹.

كما أن الرقمنة ساهمت في إضفاء بعد اقتصادي وتنموي على التراث الثقافي، من خلال تحويله إلى محتوى رقمي قابل للاستغلال في مجالات السياحة الثقافية والصناعات الإبداعية، إضافة إلى دوره في دعم الاقتصاد المعرفي، وفي هذا الإطار، تؤكد بعض الدراسات أن الرقمنة أصبحت أداة استراتيجية لتثمين التراث، باعتبارها تجمع بين الحماية والترويج في آن واحد². غير أن هذا التثمين الرقمي يظل مرتبطاً بمدى توفر بيئة قانونية وتقنية مناسبة، خاصة فيما يتعلق بحماية البيانات الرقمية وضمان حقوق الملكية الفكرية للمحتوى الثقافي، وهو ما يجعل من الضروري تطوير التشريعات الوطنية بما يتماشى مع التحولات التكنولوجية الحديثة³.

الفرع الأول: السياحة الرقمية

تعدّ السياحة الرقمية من أبرز التحولات الحديثة التي عرفها قطاع السياحة في ظل التطور التكنولوجي المتسارع، حيث أصبحت تعتمد على توظيف تكنولوجيات الإعلام والاتصال في الترويج للمقاصد السياحية وإدارتها وتسويقها، بما يضمن تحسين تجربة السائح ورفع تنافسية الوجهات السياحية⁴.

¹ - بوقرة سمير، المرجع السابق، ص 33.

² - بن دودة عبد الكريم، المرجع السابق، ص 57.

³ - القانون رقم 98-04، المتعلق بحماية التراث الثقافي، السالف الذكر

⁴ - عبد الله، فتيحة، الرقمنة والصناعات الثقافية والإبداعية، دار هومة، الجزائر، 2020، ص 112.

كما أسهمت الرقمنة في إعادة تشكيل العلاقة بين الفاعلين السياحيين والسياح عبر منصات رقمية ذكية، وهو ما جعل السياحة الرقمية أداة فعالة لدعم التنمية الاقتصادية والثقافية المستدامة.

أولاً: مفهوم السياحة الرقمية

لقد شهد قطاع السياحة خلال العقود الأخيرة تحولات جوهرية نتيجة التطور المتسارع في تكنولوجيا المعلومات والاتصال، حيث أصبحت الوسائل الرقمية أداة أساسية في مختلف مراحل النشاط السياحي، بدءاً من البحث عن الوجهات السياحية والحصول على المعلومات، وصولاً إلى الحجز الإلكتروني والدفع عبر الإنترنت وتقييم الخدمات بعد الاستفادة منها¹.

وقد ساهم هذا التحول في ظهور ما يُعرف بالسياحة الرقمية، التي تعتمد على توظيف التقنيات الرقمية والمنصات الإلكترونية لتحسين تجربة السائح وتطوير الخدمات السياحية وزيادة كفاءة المؤسسات العاملة في هذا القطاع².

كما أضحت السياحة الرقمية من أبرز مظاهر الاقتصاد الرقمي، لما توفره من سرعة في الوصول إلى الخدمات، وتخفيض للتكاليف، وتوسيع لنطاق التسويق السياحي على المستوى العالمي³.

يقصد بالسياحة الرقمية استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال والوسائط الإلكترونية في تقديم وتسويق وإدارة الخدمات السياحية، بما يسمح للسائح بالحصول على المعلومات اللازمة

¹ - عبد القادر بن عزوز، التحول الرقمي وأثره على تطوير القطاع السياحي، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، المجلد 6، العدد 2، 2021، ص 115.

² - محمد صالح لعروسي، السياحة الإلكترونية ودورها في تنمية النشاط السياحي، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 18، 2020، ص 87.

³ - عائشة بوعزة، أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تطوير الخدمات السياحية، مذكرة ماستر، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2022، ص 23.

والتخطيط لرحلته وإتمام مختلف المعاملات السياحية عبر الوسائط الرقمية دون الحاجة إلى التواجد المادي في مقرات المؤسسات السياحية¹.

وتشمل السياحة الرقمية مواقع الويب السياحية، وتطبيقات الهواتف الذكية، ومنصات الحجز الإلكتروني، والخرائط الرقمية، وتقنيات الواقع الافتراضي والذكاء الاصطناعي المستخدمة في التعريف بالمقاصد السياحية وتسهيل الاستفادة من الخدمات المرتبطة بها. كما تُعرّف بأنها نمط حديث من النشاط السياحي يعتمد على الرقمنة في إدارة العلاقة بين مقدمي الخدمات السياحية والمستهلكين، من خلال توظيف التقنيات الرقمية لتوفير المعلومات والخدمات السياحية بصورة أكثر فعالية وسرعة، بما يساهم في تحسين جودة الخدمات وتعزيز القدرة التنافسية للوجهات السياحية.

1. التعريف اللغوي والاصطلاحي

السياحة الرقمية هي كل نشاط سياحي يتم دعمه أو تنفيذه باستخدام الوسائط الرقمية والإنترنت، بما يشمل الحجز الإلكتروني، الجولات الافتراضية، والتسويق عبر المنصات الرقمية.

2. التطور التاريخي للسياحة الرقمية

مرت السياحة الرقمية بعدة مراحل، بداية من أنظمة الحجز التقليدية، وصولاً إلى المنصات الذكية وتطبيقات الهاتف المحمول التي توفر خدمات فورية ومتكاملة للسائح².

3. خصائص السياحة الرقمية

تتميز السياحة الرقمية بالسرعة، التفاعلية، تقليل التكاليف، وتوفير معلومات دقيقة ومحدثة، إضافة إلى تعزيز الشفافية بين مقدمي الخدمات والسياح.

¹ - منظمة الأمم المتحدة للسياحة United Nations World Tourism Organization، تقارير التحول الرقمي في السياحة، 2023.

² - بن يحيى، التحول الرقمي في قطاع السياحة، دار هومة، الجزائر، 2021، ص 45.

ثانياً: أدوات السياحة الرقمية

أدى التطور السريع لتكنولوجيا المعلومات والاتصال إلى ظهور مجموعة متنوعة من الأدوات الرقمية التي أصبحت تشكل الركيزة الأساسية للسياحة الرقمية. فقد ساهمت هذه الأدوات في تسهيل الوصول إلى المعلومات السياحية، وتحسين التواصل بين مقدمي الخدمات والسياح، وتوفير خدمات الحجز والدفع والتقييم الإلكتروني بصورة فورية وفعالة.

كما مكّنت المؤسسات السياحية من توسيع نطاق تسويق منتجاتها وخدماتها والوصول إلى شرائح أوسع من العملاء على المستوى المحلي والدولي، الأمر الذي جعل أدوات السياحة الرقمية عاملاً أساسياً في تطوير الصناعة السياحية وتعزيز تنافسيتها.

1. المواقع الإلكترونية السياحية

تعد المواقع الرسمية للهيئات السياحية والفنادق من أهم الوسائل الرقمية التي توفر معلومات شاملة وخدمات الحجز المباشر.

2. تطبيقات الهواتف الذكية

تساهم التطبيقات السياحية في تسهيل التنقل، الحجز، واستكشاف الوجهات السياحية عبر خرائط تفاعلية وخدمات فورية.

3. الواقع الافتراضي والمعزز

أصبح استخدام تقنيات الواقع الافتراضي يتيح للسائح القيام بجولات افتراضية قبل السفر، مما يساعده على اتخاذ القرار السياحي المناسب¹.

¹ - القانون رقم 03-01 المتعلق بالتنمية السياحية، السالف الذكر

ثالثاً: أهمية السياحة الرقمية

وقد أصبحت السياحة الرقمية من أهم الركائز التي يعتمد عليها القطاع السياحي في العصر الحديث، نظراً لما توفره من حلول تقنية مبتكرة تسهم في تطوير الخدمات السياحية وتحسين جودتها.

وقد أدى الانتشار الواسع للإنترنت والتطبيقات الرقمية إلى تغيير سلوك السائح وطريقة تعامله مع الخدمات السياحية، حيث بات بإمكانه البحث عن المعلومات وإجراء الحجوزات ومقارنة الأسعار وتقييم الخدمات بسهولة وسرعة. ومن ثم، برزت أهمية السياحة الرقمية باعتبارها وسيلة فعالة لتعزيز كفاءة النشاط السياحي وتحقيق التنمية الاقتصادية وزيادة القدرة التنافسية للمؤسسات والوجهات السياحية.

1. تعزيز الترويج السياحي

تساعد السياحة الرقمية في نشر الوجهات السياحية على نطاق عالمي بسرعة وفعالية عبر وسائل التواصل الاجتماعي والمنصات الرقمية.

2. تحسين تجربة السائح

توفر السياحة الرقمية خدمات مخصصة وشخصية للسائح، مما يرفع من مستوى الرضا وجودة التجربة السياحية.

3. دعم الاقتصاد المحلي

تساهم الرقمنة في جذب الاستثمارات السياحية وزيادة عدد السياح، مما ينعكس إيجاباً على الاقتصاد المحلي وخلق فرص عمل جديدة¹.

¹ - يونس محمد يونس ، التقنيات الحديثة في السياحة، دار الفكر، 2022، ص 119.

الفرع الثاني: الترويج الثقافي

يعدّ الترويج الثقافي أحد أهم الآليات الحديثة التي تعتمد عليها الدول والمؤسسات الثقافية من أجل إبراز مقوماتها الحضارية والتاريخية، حيث يهدف إلى التعريف بالتراث الثقافي المادي وغير المادي وتثمينه عبر مختلف الوسائل التقليدية والرقمية. كما أصبح الترويج الثقافي في ظل التحول الرقمي أداة استراتيجية لتعزيز الجاذبية الثقافية ودعم التنمية السياحية المستدامة، من خلال تسويق الهوية الثقافية على نطاق محلي ودولي.¹

أولاً: مفهوم الترويج الثقافي

ويقصد بالترويج الثقافي مجموعة الأنشطة والوسائل والاستراتيجيات التي تهدف إلى التعريف بالمقومات الثقافية والحضارية لمجتمع معين ونشرها بين الأفراد والجماعات، سواء على المستوى المحلي أو الإقليمي أو الدولي، بغرض تعزيز الوعي الثقافي والمحافظة على الهوية الوطنية وتشجيع التفاعل مع الموروث الثقافي.

كما يُعرف بأنه عملية تسويقية تهدف إلى إبراز المنتجات والخدمات والفعاليات الثقافية والتعريف بها من خلال مختلف وسائل الاتصال والإعلام التقليدية والرقمية، بما يسهم في جذب الجمهور وتحفيزه على المشاركة في الأنشطة الثقافية والاستفادة منها.

ويشمل الترويج الثقافي التعريف بالتراث التاريخي، والفنون، والآداب، والمتاحف، والمواقع الأثرية، والمهرجانات الثقافية، وغيرها من المظاهر التي تعكس الخصوصية الثقافية للمجتمع.

ويُعدّ الترويج الثقافي في العصر الرقمي وسيلة أساسية لنشر الثقافة على نطاق واسع، مستفيداً من التقنيات الحديثة ومنصات التواصل الاجتماعي والمواقع الإلكترونية التي تتيح الوصول إلى جمهور عالمي بصورة سريعة وفعالة.

¹ - محمد الصالح بن عيسى ، المرجع السابق ص 56.

1. التعريف اللغوي والاصطلاحي

يقصد بالترويج الثقافي مجموعة الأنشطة والوسائل التي تهدف إلى التعريف بالمنتجات الثقافية والتراثية ونشرها لدى الجمهور الواسع، بما يعزز الوعي الثقافي والانتماء الحضاري.

2. خصائص الترويج الثقافي

يتميز الترويج الثقافي بالشمولية، الاستمرارية، والتفاعل مع الجمهور، إضافة إلى اعتماده على الوسائط الإعلامية التقليدية والرقمية .

3. أهداف الترويج الثقافي

يهدف إلى حماية الهوية الثقافية، تعزيز السياحة الثقافية، ودعم الاقتصاد المحلي من خلال تثمين التراث الوطني.

ثانياً: وسائل الترويج الثقافي

يعتمد الترويج الثقافي على مجموعة من الوسائل والأدوات التي تهدف إلى نشر الثقافة والتعريف بالمووروث الحضاري وإيصال الرسائل الثقافية إلى مختلف فئات المجتمع¹.

وقد شهدت هذه الوسائل تطوراً ملحوظاً بفعل التقدم التكنولوجي وظهور وسائل الاتصال الحديثة، حيث لم يعد الترويج الثقافي مقتصرًا على الوسائل التقليدية، بل أصبح يستفيد من المنصات الرقمية التي تتيح الوصول إلى جمهور أوسع وأكثر تنوعاً².

وتسهم هذه الوسائل في تعزيز الوعي الثقافي، والمحافظة على التراث، وتشجيع المشاركة في الأنشطة والفعاليات الثقافية.

¹- حمد بن إبراهيم، التسويق الثقافي ودوره في تعزيز الهوية الثقافية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 12، 2021، ص 49.

²- عبد القادر بن زيد، الثقافة والتنمية المستدامة: مقاربات حديثة، دار هومة، الجزائر، 2020، ص 95.

1. الوسائل الإعلامية التقليدية

تشمل التلفزيون، الإذاعة، والصحافة المكتوبة، والتي تساهم في نشر الوعي الثقافي والتعريف بالمووروث الحضاري.

2. الوسائط الرقمية

تتمثل في المواقع الإلكترونية، شبكات التواصل الاجتماعي، والمنصات الرقمية التي أصبحت أداة رئيسية في الترويج للثقافة والتراث.

3. المعارض والفعاليات الثقافية

تلعب المعارض والمهرجانات دوراً محورياً في عرض الموروث الثقافي وتعزيز التبادل الثقافي بين الشعوب.¹

ثالثاً: أهمية الترويج الثقافي

1. تعزيز الهوية الثقافية

يساهم الترويج الثقافي في الحفاظ على الهوية الوطنية وترسيخ الانتماء الحضاري لدى الأجيال.

2. دعم السياحة الثقافية

يُعتبر الترويج الثقافي وسيلة فعالة لجذب السياح من خلال إبراز المعالم التاريخية والتراثية.

3. تحقيق التنمية الاقتصادية

يساهم في خلق فرص عمل جديدة وتنشيط القطاعات المرتبطة بالثقافة والسياحة.²

¹ - أحمد سليمان، الاقتصاد الثقافي والتنمية، دار بلقيس، الجزائر، 2019، ص 88.

² - قاسي، يسمينة لزهو بوراضي. متطلبات الترويج الرقمي للتراث الثقافي في الجزائر، مجلة الحكمة، 2022

المطلب الثاني: واقع وآفاق التحول الرقمي في التراث الثقافي الجزائري

يشهد التراث الثقافي في الجزائر، بمختلف مكوناته المادية وغير المادية، تحولات عميقة في ظل التطور المتسارع لتقنيات الرقمنة، حيث أصبح التحول الرقمي أداة استراتيجية لإعادة إحياء هذا التراث، وحمايته، وتثمينه، عبر تحويله إلى محتوى رقمي يسهل حفظه وتداوله واستثماره ثقافياً وسياحياً¹.

وقد ساهم هذا التوجه في فتح آفاق جديدة أمام المؤسسات الثقافية الجزائرية، خاصة المتاحف والمكتبات والأرشيفات، من أجل توثيق الموروث الوطني وإتاحته للأجيال الحالية والمستقبلية².

وعلى الرغم من هذه الجهود، فإن واقع التحول الرقمي في مجال التراث الثقافي في الجزائر ما يزال يواجه عدة تحديات، من بينها ضعف البنية التحتية الرقمية، ونقص الكفاءات المتخصصة، إضافة إلى محدودية الإطار القانوني المواكب للتحول الرقمي، حيث ما زال يعتمد بشكل كبير على قانون حماية التراث الثقافي رقم 98-04 الذي لم يستوعب بشكل كامل الإشكالات المرتبطة بالرقمنة والحماية الإلكترونية للموروث الثقافي³.

كما أن بعض الدراسات تشير إلى وجود فجوة بين الإمكانيات المتاحة ومتطلبات الرقمنة الحديثة في مجال التوثيق والتثمين الثقافي⁴.

وفي المقابل، تبرز آفاق واعدة لهذا التحول، من خلال اعتماد التكنولوجيا الرقمية كوسيلة فعالة لتثمين التراث الثقافي وتعزيز حضوره في الفضاء الرقمي، بما يساهم في دعم التنمية المستدامة وتعزيز الهوية الوطنية، خاصة عبر تقنيات مثل الرقمنة ثلاثية الأبعاد، والأرشفة الإلكترونية، والمنصات الرقمية الثقافية. كما أن الاستراتيجيات الحديثة في الجزائر

¹ - القانون رقم 98-04 ، المتعلق بحماية التراث الثقافي، السالف الذكر

² - كحاحية حكيم، المرجع السابق ، ص 45-55.

³ - مسعودي أحمد بوبكر الحاج، رقمنة التراث الثقافي - المكتبة الوطنية الرقمية الجزائرية أنموذجاً، مذكرة ماستر، جامعة برج بوعرييج، 2025 ، ص55.

⁴ - فراح، ربيعة، المرجع السابق ، ص 120.

تتجه نحو إدماج الرقمنة ضمن السياسات الثقافية الوطنية، بما يعزز حماية التراث من الاندثار والتلف، ويضمن استدامته للأجيال القادمة.¹

الفرع الأول: تحديات التحول الرقمي في حماية التراث الثقافي في الجزائر

يشكل التحول الرقمي في مجال حماية التراث الثقافي في الجزائر خطوة استراتيجية مهمة نحو تثمين الموروث الثقافي الوطني وضمان استدامته، غير أن هذا المسار لا يزال يواجه مجموعة من التحديات المتداخلة التي تعرقل تحقيق أهدافه بالشكل المطلوب.

فبالرغم من الجهود المبذولة من طرف الدولة والمؤسسات الثقافية، إلا أن واقع الرقمنة يكشف عن وجود فجوة بين الطموحات النظرية والتطبيق العملي، سواء على المستوى التقني أو المؤسسي أو حتى القانوني والتنظيمي. وتؤثر هذه التحديات بشكل مباشر على فعالية عمليات التوثيق الرقمي، الأرشفة الإلكترونية، وحماية المعطيات الثقافية من الضياع أو التشويه.

وفي هذا السياق، يمكن تقسيم أبرز هذه التحديات إلى ثلاثة محاور رئيسية: التحديات التقنية والمؤسسية، ثم التحديات القانونية والتنظيمية، وأخيراً التحديات المرتبطة بالموارد البشرية والحوكمة الرقمية، وهو ما يوضح أن إشكالية الرقمنة في قطاع التراث لا تتعلق فقط بتوفر التكنولوجيا، بل أيضاً بمدى جاهزية البيئة المؤسسية والقانونية لاحتضان هذا التحول.

أولاً: التحديات التقنية والمؤسسية

على الرغم من الأهمية المتزايدة للتحول الرقمي في قطاعي السياحة والثقافة وما يتيح من فرص لتطوير الخدمات وتعزيز الترويج للمقومات الثقافية والسياحية، إلا أن تطبيقه يواجه العديد من الصعوبات والتحديات التي قد تحد من فعاليته وتحول دون تحقيق الأهداف المرجوة منه. وتتنوع هذه التحديات بين جوانب تقنية ومؤسسية تتعلق بالبنية التحتية الرقمية، وتوافر الموارد البشرية المؤهلة، ومدى جاهزية المؤسسات لتبني التقنيات الحديثة.

¹ - عبيدة صبطي وآخرون، المرجع السابق، ص 16.

لذلك، أصبح من الضروري دراسة هذه التحديات وتحليل آثارها من أجل وضع الحلول المناسبة لتجاوزها وضمان نجاح مشاريع الرقمنة في المجالين الثقافي والسياحي.

1- ضعف البنية التحتية الرقمية

تعاني العديد من المؤسسات الثقافية الجزائرية من نقص في التجهيزات الرقمية الحديثة مثل أجهزة المسح ثلاثي الأبعاد، وأنظمة الأرشفة الرقمية المتطورة، مما يحد من فعالية عمليات الرقمنة وحفظ التراث¹.

2- محدودية قواعد البيانات والمنصات الرقمية

لا تزال قواعد البيانات الخاصة بالتراث الثقافي غير مكتملة أو غير محدثة بشكل دوري، كما أن المنصات الرقمية المخصصة للتعريف بالموروث الثقافي الوطني تبقى محدودة من حيث المحتوى والتغطية².

3- ضعف التنسيق بين المؤسسات الثقافية

يؤدي غياب التنسيق الفعال بين المتاحف والمكتبات ومديريات الثقافة إلى تشتت الجهود الرقمية، وغياب استراتيجية وطنية موحدة لإدارة التراث الرقمي³.

ثانياً: التحديات القانونية والتنظيمية

إلى جانب التحديات التقنية والمؤسسية، يواجه التحول الرقمي في مجالي السياحة والترويج الثقافي جملة من التحديات القانونية والتنظيمية التي تؤثر في فعالية الخدمات الرقمية ومدى انتشارها.

فالتطور السريع للتقنيات الرقمية يفرض على المشرع والإدارة مواكبة المستجدات من خلال وضع أطر قانونية وتنظيمية تضمن حماية الحقوق وتنظم المعاملات الإلكترونية.

¹ - مسعودي، أحمد بوبكر الحاج، المرجع السابق ، ص 34.

² - كحاحلية، حكيم، المرجع السابق ، ص 49

³ - فاضل، إلهام. التراث الثقافي بين ضرورات الرقمنة وغياب التشريع، جامعة قالم، 2021. ص 62.

كما أن غياب أو قصور بعض النصوص القانونية قد يؤدي إلى ظهور إشكالات تتعلق بحماية البيانات الشخصية، وأمن المعلومات، والملكية الفكرية، والمسؤولية القانونية عن المحتوى والخدمات الرقمية.

1- قصور الإطار القانوني

لا يزال القانون رقم 98-04 المتعلق بحماية التراث الثقافي غير مواكب للتغيرات الرقمية، إذ يركز على الحماية التقليدية دون إدراج واضح لمفاهيم الرقمنة وحماية التراث الرقمي¹.

2- غياب تشريعات خاصة بالتراث الرقمي

لا توجد نصوص قانونية دقيقة تنظم عمليات الرقمنة، حقوق الملكية الرقمية، أو حماية المحتوى الثقافي على الإنترنت، مما يخلق فراغاً قانونياً واضحاً

3- ضعف آليات الرقابة والتطبيق

تعاني النصوص القانونية الحالية من ضعف في آليات التنفيذ والرقابة، خاصة فيما يتعلق بحماية التراث الرقمي من القرصنة أو الاستغلال غير المشروع².

ثالثاً: التحديات البشرية والمؤسسية والحوكمة الرقمية

أدى التطور المتسارع في تكنولوجيا المعلومات والاتصال إلى تبني العديد من المؤسسات لمشاريع التحول الرقمي بهدف تحسين الأداء وتطوير الخدمات وتعزيز الكفاءة الإدارية. غير أن نجاح هذا التحول لا يرتبط فقط بتوفير البنية التحتية التقنية والتشريعات الملائمة، بل يتوقف بدرجة كبيرة على جاهزية العنصر البشري وقدرة المؤسسات على إدارة التغيير ومواكبة المتطلبات الجديدة للبيئة الرقمية.

كما تبرز الحوكمة الرقمية كآلية أساسية لضمان الاستخدام الأمثل للتقنيات الحديثة وتحقيق الشفافية والمساءلة وتنسيق الجهود بين مختلف الفاعلين.

¹ - القانون رقم 98-04 ، المتعلق بحماية التراث الثقافي، السالف الذكر

² - قاسي يسمينة لزهري بوراضي، المرجع السابق ، ص 71

وفي قطاعي السياحة والثقافة على وجه الخصوص، تواجه المؤسسات تحديات متعددة تتعلق بنقص الكفاءات الرقمية، وضعف برامج التكوين والتأهيل، ومقاومة التغيير التنظيمي، فضلاً عن محدودية التنسيق بين الجهات المعنية.

كما أن غياب استراتيجيات واضحة للحكومة الرقمية قد يؤثر سلباً على فعالية الخدمات الرقمية وجودة المحتوى المقدم للمستخدمين. لذلك، أصبح من الضروري دراسة هذه التحديات وتحليل آثارها من أجل وضع حلول مناسبة تضمن نجاح مشاريع الرقمنة وتحقيق التنمية المستدامة في المجالات الثقافية والسياحية.

1- نقص الكفاءات المتخصصة

يُسجل نقص واضح في الإطارات المتخصصة في الرقمنة الثقافية وإدارة الأرشيف الرقمي، مما يؤثر على جودة المشاريع الرقمية¹.

2- ضعف التكوين والتأهيل

لا تزال برامج التكوين في مجال الرقمنة الثقافية محدودة، ولا تواكب التطور التكنولوجي السريع في هذا المجال

3- غياب استراتيجية وطنية موحدة للحكومة الرقمية

يؤدي غياب رؤية وطنية شاملة لإدارة التحول الرقمي في قطاع التراث إلى تشتت المبادرات وضعف استدامتها .

¹ - مسعودي أحمد، بوبكر الحاج ، المرجع السابق ، ص 40

الفرع الثاني: اقتراح حلول لتفعيل التحول الرقمي في حماية وتثمين التراث الثقافي في الجزائر

في ظل التحديات المتعددة التي تعيق مسار التحول الرقمي في مجال حماية وتثمين التراث الثقافي في الجزائر، أصبح من الضروري البحث عن حلول عملية وواقعية من شأنها تعزيز فعالية هذا التحول وضمان استدامته. فالتجربة الجزائرية، رغم ما حققته من خطوات في مجال رقمنة بعض المؤسسات الثقافية، لا تزال بحاجة إلى رؤية متكاملة تقوم على تطوير البنية التحتية الرقمية، وتحديث الإطار القانوني، وتعزيز الكفاءات البشرية، بما يسمح بانتقال فعلي من الأساليب التقليدية إلى منظومة رقمية متكاملة في إدارة التراث الثقافي وتثمينه.

ويقتضي ذلك اعتماد مقاربة شاملة تركز على ثلاثة محاور أساسية: تطوير البنية التحتية والتقنية، تحديث الإطار القانوني والتنظيمي، ثم الاستثمار في العنصر البشري وتعزيز الحوكمة الرقمية، باعتبارها ركائز أساسية لتحقيق تحول رقمي فعال ومستدام في قطاع التراث الثقافي الجزائري.

أولاً: تطوير البنية التحتية والتقنية الرقمية

تعتبر البنية التحتية الرقمية الركيزة الأساسية التي تقوم عليها مختلف تطبيقات التحول الرقمي، إذ لا يمكن تحقيق الاستفادة المثلى من التقنيات الحديثة دون توفر شبكات اتصال متطورة، وأنظمة معلومات فعالة، ومراكز بيانات قادرة على استيعاب حجم المعاملات والبيانات المتزايدة.

وفي ظل التطورات المتسارعة التي يشهدها العالم في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، أصبح تطوير البنية التحتية والتقنية الرقمية ضرورة حتمية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتعزيز تنافسية المؤسسات والدول¹.

ويشمل هذا التطوير تحديث شبكات الإنترنت والاتصالات، وتوسيع نطاق التغطية الرقمية، واعتماد تقنيات الحوسبة السحابية والذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة، فضلاً عن

¹ - فاطمة الزهراء بوعلام، الترويج الثقافي في البيئة الرقمية، مذكرة ماستر، جامعة الجزائر 3، 2022، ص 68.

توفير الأنظمة والمنصات الرقمية التي تضمن تقديم الخدمات بكفاءة وسرعة. كما يساهم في تحسين جودة الخدمات الإلكترونية، وتعزيز القدرة على الابتكار، ورفع مستوى الأمن السيبراني وحماية البيانات¹.

ومن هذا المنطلق، أصبح الاستثمار في البنية التحتية الرقمية أحد أهم متطلبات نجاح المشاريع الرقمية، بما فيها السياحة الرقمية والترويج الثقافي الإلكتروني، باعتباره يهيئ البيئة التقنية المناسبة لتقديم المحتوى والخدمات الرقمية بصورة فعالة تلبي احتياجات المستخدمين وتواكب متطلبات العصر الرقمي.

1- تعزيز تجهيز المؤسسات الثقافية بالتقنيات الحديثة

يتطلب نجاح التحول الرقمي تزويد المتاحف والمكتبات ومراكز الأرشفة بأجهزة المسح ثلاثي الأبعاد، وأنظمة التخزين السحابي، وتقنيات الرقمنة عالية الجودة، بما يسمح بحفظ التراث بشكل دقيق وآمن.

2- إنشاء قواعد بيانات وطنية موحدة للتراث الثقافي

يُعد إنشاء منصة رقمية وطنية شاملة لتجميع وتصنيف التراث الثقافي خطوة أساسية لضمان سهولة الوصول إلى المعلومات وتبادلها بين المؤسسات الثقافية².

3- دعم الربط الشبكي بين المؤسسات الثقافية

إن تعزيز التكامل الرقمي بين مختلف المؤسسات الثقافية يسمح بتبادل البيانات والخبرات، ويحد من تشتت الجهود في مجال الرقمنة

¹ - عبد القادر بن عزوز، التحول الرقمي وأثره على تطوير القطاع السياحي، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، المجلد 6، العدد 2، 2021، ص 130.

² - كحاحية، حكيم، المرجع السابق، ص 60

ثانياً: تطوير الإطار القانوني والتنظيمي

يعتبر تطوير الإطار القانوني والتنظيمي أحد المرتكزات الأساسية لنجاح مسار التحول الرقمي في مختلف القطاعات، ولا سيما في مجالي السياحة والثقافة، حيث يفرض التطور التكنولوجي المتسارع ضرورة إعادة النظر في المنظومة التشريعية بما يضمن مواكبة المستجدات الرقمية.

فغياب نصوص قانونية مرنة ومتكاملة قد يؤدي إلى بروز فراغات تنظيمية تعيق تطور الخدمات الرقمية، في حين يساهم وجود إطار قانوني حديث وواضح في تعزيز الثقة في المعاملات الإلكترونية وحماية حقوق مختلف المتعاملين.

ومن ثمّ، فإن تطوير هذا الإطار يمثل شرطاً أساسياً لضمان بيئة رقمية آمنة وفعالة تدعم الابتكار وتحفز الاستثمار في المجال الرقمي.

1- تحديث القانون رقم 04-98

يعتبر القانون رقم 04-98 المتعلق بحماية التراث الثقافي من أهم النصوص التشريعية التي أرست الإطار القانوني لحماية الموروث الثقافي في الجزائر، حيث ركّز أساساً على حماية الممتلكات الثقافية المادية وغير المادية ذات الطابع التقليدي، مثل المواقع الأثرية، والمعالم التاريخية، والمخطوطات، والعناصر التراثية ذات القيمة الوطنية. غير أن التطورات التكنولوجية الحديثة وما أفرزته الرقمنة من أشكال جديدة للتراث، فرضت ضرورة إعادة النظر في هذا القانون وتحيينه بما يتماشى مع الواقع الرقمي المعاصر.

وفي هذا السياق، أصبح من الضروري إدراج مفهوم التراث الرقمي ضمن أحكام القانون، باعتباره امتداداً حديثاً للتراث الثقافي، يشمل المحتويات الرقمية التي تعكس الهوية الثقافية للمجتمع، مثل الأرشيفات الرقمية، والمواد السمعية البصرية، والمحتوى الافتراضي للمواقع الأثرية، وقواعد البيانات الثقافية.¹

¹ - القانون رقم 04-98 ، المتعلق بحماية التراث الثقافي، السالف الذكر

كما يستوجب الأمر تنظيم عمليات رقمنة التراث الثقافي لضمان حمايته من الضياع أو التشويه أو الاستغلال غير المشروع، مع وضع ضوابط قانونية دقيقة تحكم جمعه، ومعالجته، وتخزينه، ونشره عبر الوسائط الرقمية.

ويهدف هذا التحديث التشريعي إلى تحقيق توازن بين حماية التراث الثقافي التقليدي وتطوير أدوات العصر الرقمي، بما يسمح بتعزيز نشر الثقافة الوطنية وتوسيع نطاق الوصول إليها، مع ضمان صون حقوق الدولة والمؤسسات والأفراد في مواجهة المخاطر المرتبطة بالفضاء الرقمي، وعلى رأسها القرصنة الرقمية وسوء الاستخدام.

2- سن قوانين خاصة بحماية التراث الرقمي

من الضروري إصدار نصوص قانونية جديدة تُعنى بحماية الملكية الرقمية للتراث الثقافي، وتحديد حقوق النشر والاستخدام الإلكتروني¹.

3- تعزيز آليات الرقابة والتطبيق

يتطلب نجاح الإطار القانوني وضع آليات رقابة فعالة لضمان احترام القوانين المتعلقة بالتراث الرقمي ومنع التعدي أو الاستغلال غير المشروع².

ثالثاً: تنمية الموارد البشرية وتعزيز الحوكمة الرقمية

يعد نجاح مشاريع التحول الرقمي في مجالي السياحة والثقافة مرتبطاً بشكل وثيق بمدى كفاءة الموارد البشرية وقدرتها على التكيف مع متطلبات البيئة الرقمية الحديثة، إلى جانب وجود منظومة فعالة للحوكمة الرقمية تضمن حسن إدارة هذه التحولات.

فالتكنولوجيا وحدها لا تكفي لتحقيق التطوير المنشود، بل إن العنصر البشري المؤهل يمثل المحرك الأساسي لاستثمار هذه التقنيات وتوظيفها بالشكل الأمثل في تحسين جودة الخدمات وتطوير الأداء المؤسسي.

¹ - صبطي، عبدة وآخرون، المرجع السابق ، ص 93

² - قاسي، يسمينة لزهر بوراضي، المرجع السابق ، ص 80

وفي المقابل، تبرز الحوكمة الرقمية كإطار تنظيمي وإداري يهدف إلى وضع قواعد ومعايير واضحة لتسيير البيانات والأنظمة الرقمية، وضمان الشفافية والمساءلة، وتحقيق التنسيق بين مختلف الفاعلين في القطاعين الثقافي والسياحي.

كما تساهم في تعزيز الثقة في الخدمات الرقمية وتحسين كفاءتها واستدامتها. ومن ثم، فإن تنمية الموارد البشرية وتطوير آليات الحوكمة الرقمية يشكلان محورين أساسيين لتجاوز التحديات المرتبطة بالتحول الرقمي وتحقيق أهدافه التنموية.

1- تكوين كفاءات متخصصة في الرقمنة الثقافية

يُعد تأهيل الموارد البشرية من خلال برامج تكوين متخصصة في الرقمنة والأرشفة الرقمية من أهم ركائز نجاح التحول الرقمي

2- إدماج الرقمنة في التكوين الجامعي

ينبغي إدراج تخصصات مرتبطة بالتراث الرقمي وإدارة البيانات الثقافية في الجامعات الجزائرية لضمان تكوين أجيال مؤهلة¹.

3- اعتماد استراتيجية وطنية للحوكمة الرقمية الثقافية

تتطلب الحوكمة الرقمية وضع استراتيجية وطنية موحدة لتنسيق الجهود بين مختلف الفاعلين في قطاع الثقافة لضمان فعالية واستدامة المشاريع الرقمية.²

¹ - فاضل، إلهام، المرجع السابق ، ص78.

² - كحاحلية حكيم، المرجع السابق ، ص 66

خاتمة الفصل الثاني

من خلال دراسة التحول الرقمي ودوره في تـثمين التراث الثقافي وتحقيق التنمية المستدامة، يتضح أن التطور التكنولوجي المتسارع أتاح فرصًا غير مسبقة لحماية الموروث الثقافي والمحافظة عليه من الاندثار، وذلك عبر توظيف الوسائل الرقمية الحديثة في التوثيق والأرشفة والعرض والترويج. فقد ساهمت الرقمنة في تعزيز إمكانية الوصول إلى مختلف أشكال التراث الثقافي المادي وغير المادي، وجعلته متاحًا لشريحة أوسع من الباحثين والمهتمين والجمهور، بما يعزز الوعي بأهميته الحضارية والتاريخية.

كما أظهرت الدراسة أن التحول الرقمي لم يقتصر على جانب الحفظ الوقائي للتراث الثقافي، بل امتد ليصبح أداة فعالة لتـثمينه واستثماره اقتصاديًا واجتماعيًا وثقافيًا، من خلال تنشيط السياحة الثقافية، ودعم الصناعات الإبداعية، وتطوير الخدمات الثقافية الرقمية، الأمر الذي ينسجم مع أهداف التنمية المستدامة الرامية إلى تحقيق النمو الاقتصادي والحفاظ على الهوية الثقافية وتعزيز الاندماج المجتمعي.

وفي المقابل، برزت مجموعة من التحديات التي قد تحد من فعالية مشاريع الرقمنة، من بينها ضعف البنية التحتية الرقمية، ونقص الموارد المالية والبشرية المتخصصة، إضافة إلى الإشكالات القانونية المرتبطة بحماية البيانات والملكية الفكرية للتراث الرقمي. وهو ما يفرض ضرورة تبني سياسات واستراتيجيات متكاملة تضمن الاستغلال الأمثل للتكنولوجيا الحديثة في خدمة التراث الثقافي.

وعليه، يمكن القول إن التحول الرقمي يمثل ركيزة أساسية لتـثمين التراث الثقافي وتحويله إلى مورد تنموي مستدام، بما يسهم في تحقيق التوازن بين المحافظة على الهوية الثقافية ومتطلبات التطور التكنولوجي، ويعزز مكانة التراث الثقافي كأحد أهم مقومات التنمية المستدامة في المجتمعات المعاصرة.

خاتمة

الخاتمة

في ختام هذه الدراسة الموسومة بـ "التراث الثقافي كرافعة للتنمية المستدامة في ظل التحول الرقمي"، يتضح أن التراث الثقافي لم يعد يُنظر إليه باعتباره مجرد إرث تاريخي يعكس هوية الشعوب وخصوصيتها الحضارية، بل أصبح موردًا استراتيجيًا يساهم في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية. وقد أسهم التحول الرقمي في إحداث نقلة نوعية في أساليب حماية التراث الثقافي وتوثيقه ونشره، من خلال توظيف التقنيات الحديثة كالرقمنة، والذكاء الاصطناعي، والواقع الافتراضي، وقواعد البيانات الرقمية، مما أتاح فرصًا جديدة للحفاظ على الموروث الثقافي وضمان استمراريته للأجيال القادمة.

كما بينت الدراسة أن الرقمنة تمثل وسيلة فعالة لتعزيز الوصول إلى الموروث الثقافي والتعريف به على المستويين الوطني والدولي، بما ينعكس إيجابًا على التنمية الاقتصادية من خلال تنشيط السياحة الثقافية والصناعات الإبداعية، وتعزيز الشعور بالانتماء والهوية الثقافية لدى الأفراد والمجتمعات. غير أن تحقيق الاستفادة المثلى من التحول الرقمي في مجال التراث الثقافي يظل رهينًا بتوفير الأطر القانونية والتنظيمية والتقنية اللازمة، إلى جانب تأهيل الموارد البشرية وتطوير البنى التحتية الرقمية.

أولاً: النتائج

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، أهمها:

- يُعد التراث الثقافي عنصرًا أساسيًا في تحقيق التنمية المستدامة لما يملكه من أبعاد اقتصادية واجتماعية وثقافية تساهم في تنمية المجتمعات المحلية.
- أسهم التحول الرقمي في تطوير آليات حفظ التراث الثقافي وتوثيقه وحمايته من الضياع أو التلف.
- تساهم الرقمنة في توسيع نطاق الوصول إلى التراث الثقافي وتعزيز الاستفادة منه في مجالات التعليم والبحث العلمي والسياحة الثقافية.

- تمثل التقنيات الرقمية الحديثة وسيلة فعالة لإعادة إحياء الموروث الثقافي والتعريف به على الصعيدين الوطني والدولي.
- توجد علاقة تكاملية بين حماية التراث الثقافي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، خاصة ما يتعلق بالحفاظ على الهوية الثقافية وتعزيز الاقتصاد الإبداعي.
- لا تزال العديد من المؤسسات الثقافية تواجه تحديات مرتبطة بنقص التمويل والموارد التقنية والبشرية اللازمة لإنجاز مشاريع الرقمنة.
- يشكل غياب قواعد بيانات رقمية موحدة ومتكاملة عائقاً أمام الاستغلال الأمثل للتراث الثقافي في دعم التنمية المستدامة.
- تبرز الحاجة إلى تطوير التشريعات القانونية المتعلقة بحماية التراث الثقافي الرقمي وضمان أمنه واستدامته.

ثانياً: الاقتراحات والتوصيات

- استناداً إلى النتائج المتوصل إليها، يمكن تقديم جملة من التوصيات والاقتراحات، تتمثل فيما يأتي:
- وضع استراتيجية وطنية شاملة لرقمنة التراث الثقافي وربطها بأهداف التنمية المستدامة.
 - تعزيز الاستثمار في البنية التحتية الرقمية المخصصة لحفظ وإدارة التراث الثقافي.
 - إنشاء منصات وقواعد بيانات رقمية وطنية تتيح الوصول الآمن والمنظم إلى المحتوى التراثي.
 - دعم مشاريع التوثيق الرقمي للمواقع الأثرية والمخطوطات والوثائق التاريخية باستخدام التقنيات الحديثة.
 - تطوير الإطار التشريعي والقانوني المتعلق بحماية التراث الثقافي الرقمي وحقوق الملكية الفكرية المرتبطة به.
 - تشجيع التعاون بين المؤسسات الثقافية والجامعات ومراكز البحث والقطاع الخاص في مجال الرقمنة.

- تنظيم برامج تكوين وتدريب للموارد البشرية المختصة في إدارة وحماية التراث الثقافي الرقمي.
 - الاستفادة من تقنيات الذكاء الاصطناعي والواقع الافتراضي والواقع المعزز في عرض الموروث الثقافي والترويج له.
 - تعزيز الوعي المجتمعي بأهمية التراث الثقافي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة من خلال الوسائط الرقمية الحديثة.
 - توسيع مجالات التعاون الدولي وتبادل الخبرات والتجارب الناجحة في مجال رقمنة التراث الثقافي وحمايته.
- وعليه، فإن الاستثمار في التراث الثقافي في ظل التحول الرقمي لا يقتصر على حماية الذاكرة الجماعية للشعوب فحسب، بل يشكل خياراً تنموياً استراتيجياً يساهم في تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز الهوية الوطنية ودعم الاقتصاد المعرفي، بما يضمن استدامة الموروث الثقافي واستثماره بصورة فعالة لخدمة الحاضر والمستقبل.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

القران الكريم

الآية 19 من سورة الفجر

الاتفاقات الدولية

منظمة اليونسكو، اتفاقية حماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي لسنة 1972،

القوانين

- القانون رقم 98-04 المؤرخ في 15 جوان 1998 المتعلق بحماية التراث الثقافي،
ج.ر.ج.ج، ع 44، 1998،

- القانون رقم 03-10 المؤرخ في 19 جويلية 2003 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية
المستدامة، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 43.

- القانون رقم 18-07 المؤرخ في 10 يونيو 2018، المتعلق بحماية الأشخاص الطبيعيين في
مجال معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية
الديمقراطية الشعبية.

- تقرير وزارة البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، الجزائر، 2022،

أولا: الكتب

1. ابن منظور أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ، لسان العرب ، المجلد الثاني ، ط6 ، دار صادر، لبنان 1997
2. ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ج 2
3. أحمد الصياد ، اليونسكو رؤية للقرن الواحد والعشرين ، ط1 ، دار الغرابي ، لبنان ، 1999
4. أحمد زغدار، ترميم المعالم الأثرية بين الحماية القانونية والتقنية، دار الخلدونية، الجزائر، 2017
5. أحمد سليمان، الاقتصاد الثقافي والتنمية، دار بلقيس، الجزائر، 2019
6. بن عيسى، الإدارة الإلكترونية والحوكمة الرقمية، دار بلقيس، الجزائر، 2020
7. بن يحيى، التحول الرقمي في قطاع السياحة، دار هومة، الجزائر، 2021

8. بوساحية السعيد، حماية التراث الثقافي في التشريع الجزائري، دار هومة، الجزائر، 2016
9. بوقرة، سمير، نظم المعلومات الإدارية، دار بلقيس، الجزائر، 2020
10. جميل صليبا، المعجم الفلسفي، دار الكتاب اللبناني، بيروت، 1982، ج 2
11. حمدي عبد الله، تكنولوجيا المعلومات والإدارة الحديثة، دار الجامعة الجديدة، 2019
12. زواوي خالد، النظام القانوني للتراث الثقافي بين الحماية والتنمية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2019.
13. سطوطح غنية، "مفهوم وتكوين الممتلكات الثقافية العقارية في القانون الجزائري"، مجلة الدراسات القانونية، المجلد 9، العدد 1، 2023.
14. سليمان نور الدين ، التحول الرقمي في الإدارة العمومية الجزائرية، دار هومة، الجزائر، 2021
15. عبد الحميد بورايو، التراث الشعبي الجزائري والهوية الوطنية، دار هومة، الجزائر، 2018
16. عبد العزيز بن عبد الله، التراث الثقافي العربي، دار الفكر العربي، القاهرة، 2005
17. عبد القادر بوعرفة، حماية التراث الثقافي في التشريع الجزائري، دار هومة، الجزائر، 2020
18. عبد الله، فتيحة، الرقمنة والصناعات الثقافية والإبداعية، دار هومة، الجزائر، 2020
19. عبد النور بن عيسى، التحول الرقمي وحماية التراث الثقافي، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2020
20. عصام الدسوقي ، إختراع التراث الثقافي، ، الطبعة الأولى ، دار إيتراك ، مصر ، 2006
21. على خليل اسماعيل الحديثي ، حماية الممتلكات الثقافية في القانون الدولي : (دراسة تطبيقية مقارنة) ، الطبعة الأولى ، مكتبة دار الثقافة و التوزيع، الأردن ، 1999

22. فاضل، إلهام. التراث الثقافي بين ضرورات الرقمنة وغياب التشريع، جامعة قالمة، 2021
23. فراح ربيعة وفاضل إلهام، "رقمنة التراث الثقافي: بين ضرورة التطبيق وغياب التشريع"، جامعة قالمة، 2021
24. قاسي، يسمينة لزهر بوراضي. متطلبات الترويج الرقمي للتراث الثقافي في الجزائر، مجلة الحكمة، 2022
25. محمد الأمين بلغيث، حماية التراث الثقافي في التشريع الجزائري، دار الخلدونية، الجزائر، 2020
26. محمد الصالح ناصر، التراث الثقافي والتنمية الاجتماعية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2017
27. محمد الصالح ناصر، التراث الثقافي والتنمية المستدامة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2017.
28. محمد الصغير بعلي، التشريع الثقافي في الجزائر، دار العلوم للنشر، الجزائر، 2018،
29. محمد عابد الجابري، التراث والحداثة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1991
- a. محمد عابد الجابري، التراث والحداثة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1991،
30. مسعودي فاطمة الزهراء، الإدارة الإلكترونية والتحول الرقمي، دار هومة للنشر، الجزائر، 2021
31. مصطفى خالف، الإدارة المحلية وحماية التراث الثقافي، دار الجامعة الجديدة، 2019،
32. موسى بودهان، النظام القانوني لحماية التراث الثقافي، دار الهدى للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013
33. يوسف قادري، التكنولوجيا الرقمية وتحقيق التنمية المستدامة، دار الأيام، الأردن، 2021
34. يونس محمد يونس ، التقنيات الحديثة في السياحة، دار الفكر، 2022

المذكرات والاطروحات

1. بن حامة فارس، التراث الثقافي في الجزائر بين مقتضيات القانون ومتطلبات التنمية المستدامة، مذكرة ماستر، جامعة سطيف 2، 2024
2. بن حامة فارس، التراث الثقافي في الجزائر بين مقتضيات القانون ومتطلبات التنمية المستدامة، مذكرة ماستر، جامعة سطيف 2، 2024.
3. بن دينة فاطمة، دور التراث الثقافي في تحقيق التنمية المستدامة، مذكرة ماستر، جامعة الجزائر 1، 2020.
4. بن عودة عبد الكريم، التحول الرقمي في الإدارة العمومية الجزائرية، مذكرة ماستر، جامعة وهران 1، 2021
5. بن غربي عبد القادر، التحول الرقمي في الإدارة العمومية الجزائرية، مذكرة ماستر، جامعة الجزائر 3، 2022
6. بورحلي عبد الحفيظ، الحماية الجزائرية للتراث الثقافي في ظل القانون 98-04 المعدل والمتمم، مذكرة ماستر، جامعة برج بوعريريج، 2025
- جباري عبد الفتاح، دراج رتيبة، الحماية الإدارية للتراث الثقافي في التشريع الجزائري، مذكرة ماستر، جامعة برج بوعريريج، 2023،
- جميلة لعربي، "رقمنة التراث الثقافي كآلية للحفاظ على الهوية الوطنية"، مذكرة ماستر، جامعة الجزائر 1، 2022
7. حفيظة مستاوي ، الحماية الدولية للممتلكات الثقافية المادية في حالة النزاع المسلح ، مذكرة ماجستير ، تخصص قانون دولي عام كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2011
8. ريابي محمد، بن حميدة مريم، آليات الحفاظ على الموارد التراثية والثقافية وحمايتها في الجزائر، جامعة سطيف 2، 2022
9. ريما أرقش، إدارة السياحة التراثية: الإدارة المستدامة لممتلكات التراث في الجزائر، مذكرة ماستر، جامعة قالمة، 2025

10. عبد القادر بوعرفة، حماية التراث الثقافي في التشريع الجزائري، دار هومة، الجزائر، 2020
 11. قارة صليحة، حماية التراث الثقافي في ظل الاتفاقيات الدولية، مذكرة ماستر، جامعة وهران 2، 2022
 12. كريمة بوزيدي، "التحول الرقمي ودوره في تثمين التراث الثقافي"، مذكرة ماستر، جامعة وهران 2، 2023
 13. كريمة بوزيدي، "رقمنة التراث الثقافي وأثره على التنمية المستدامة"، مذكرة ماستر، جامعة وهران 2، 2023
 14. لخضاري سمية، استدامة التراث الثقافي في ظل التكنولوجيا الحديثة، مذكرة ماستر، جامعة قسنطينة 1، 2023
 15. لعور محمد، الآليات القانونية لحماية التراث الثقافي في الجزائر، مذكرة ماستر، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، 2021
 16. ليلي بن سالم، التعاون الدولي في مجال حماية التراث الثقافي، مذكرة ماستر، جامعة الجزائر 1، 2021
 17. ليلي بن سالم، دور الجامعة في حماية التراث الثقافي، مذكرة ماستر، جامعة الجزائر 1، 2021، ص 54.
 18. محمد الصالح بن عيسى، حماية التراث الثقافي في التشريع الجزائري، دار الجامعة الجديدة، الجزائر، 2019
 19. مسعودي أحمد بوبكر الحاج، رقمنة التراث الثقافي - المكتبة الوطنية الرقمية الجزائرية أنموذجاً، مذكرة ماستر، جامعة برج بوعريريج، 2025
- المجالات العلمية**
1. أحمد زغود، "رقمنة التراث الثقافي كآلية لتحقيق التنمية المستدامة"، مجلة الدراسات القانونية، العدد 5، 2022.

2. إسماعيل علل، "دور التراث الثقافي في التنمية المستدامة في المجال السياحي في الجزائر"، مجلة التراث والتصميم، المجلد 1، العدد 3، 2021
3. جميلة دوار، "الحماية الإدارية للتراث الثقافي في التشريع الجزائري"، مجلة معارف، العدد 17، 2014
4. حنان شطبيبي، "تتمين التراث الثقافي المائي في الجزائر: نموذج للإدارة الرشيدة ودافع للتنمية المستدامة"، مجلة الميادين الاقتصادية، المجلد 6، العدد 1، 2024
5. سعاد بن سريّة، "تتمين دور التراث الثقافي في التنمية السياحية المستدامة"، مجلة القانون والعلوم البيئية، المجلد 2، العدد 2، 2023
6. عبد الرحمان شريط، البحث العلمي وحماية التراث الثقافي، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، العدد 9، 2020
7. عبد الله دليمي، "دور هيئات الضبط الإداري في حماية التراث الثقافي من خلال القانون 98-04"، مجلة الحوار الفكري، العدد 14، 2017
8. غربي أحسن، "دور الإدارة في حماية الممتلكات الثقافية"، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، المجلد 4، ع 1، 2021
9. فريدة بن دريس، آليات حماية التراث الثقافي في الجزائر، مجلة الدراسات القانونية، العدد 6، 2021
10. كحاحلية حكيم، "الحماية القانونية للتراث الثقافي في التشريع الجزائري"، مجلة الرسالة للدراسات والبحوث الإنسانية، مج 6، ع 4، 2021
11. ليلي بن دريس، "دور المجتمع المدني في حماية التراث الثقافي والبيئي"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد 8، 2021
12. مسكين حنان، "مدى فاعلية القانون رقم 98-04 في مجال حماية التراث الثقافي في الجزائر"، مجلة القانون والعلوم البيئية، المجلد 2، العدد 2، 2023

13. نادية بوحفص، "دور الرقمنة في حماية التراث الثقافي غير المادي"، مجلة الدراسات القانونية، المجلد 8، العدد 2، 2021
14. نادية بوقرة، التوعية الثقافية ودورها في حماية التراث، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 12، 2022
15. اليونسكو ، قسم السياسات الثقافية والحوار بين الثقافات ، مكتب إعلام الجمهور، وثيقة إعلامية حول النوع الثقافي ، ماي 2006

الفهرس

إهداء

الشكر

01.....	مقدمة
09...	الفصل الأول : النظام القانوني للتراث الثقافي في ظل متطلبات التنمية المستدامة
11.....	المبحث الأول : الإطار المفاهيمي للتراث الثقافي وأبعاد إستدامته الرقمية
12.....	المطلب الأول : مفهوم التراث الثقافي وتطبيقاته
13.....	الفرع الأول : تعريف التراث الثقافي
21.....	الفرع الثاني : التراث المادي
23.....	الفرع الثالث : التراث غير المادي
26.....	المطلب الثاني : تكريس أبعاد التنمية المستدامة في إدارة الموروث الثقافي
28.....	الفرع الأول : البعد الإقتصادي والاجتماعي لاستدامة التراث الثقافي
31.....	الفرع الثاني البعد البيئي في تثمين التراث الثقافي
35.....	المبحث الثاني : النظام القانوني لحماية التراث الثقافي في الجزائر
36.....	المطلب الأول : التنظيم التشريعي للتراث الثقافي
38.....	الفرع الأول : قانون حماية التراث الثقافي رقم 98-04
40.....	الفرع الثاني : تصنيف الممتلكات الثقافية
43.....	المطلب الثاني : آليات حماية التراث الثقافي

الفرع الأول : دور الدولة 44

الفرع الثاني : دور المؤسسات 46

خاتمة الفصل الأول 50

الفصل الثاني : التحول الرقمي ودوره في تـثـمـيـن التـراث الثقافي وتحقيق التـمـنـية المستدامة

..... 52

المبحث الأول : النظام القانوني للتحول الرقمي في إطار التراث الثقافي..... 54

المطلب الأول : مفهوم التحول الرقمي 55

الفرع الأول : تعريف الرقمنة 55

الفرع الثاني : أهمية التحول الرقمي 58

المطلب الثاني تطبيقات الرقمنة في التراث الثقافي 59

الفرع الأول : رقمنة المتاحف 60

الفرع الثاني : رقمنة الارشيف والمخطوطات 61

المبحث الثاني : فاعلية التحول الرقمي في تـثـمـيـن التراث الثقافي ومعوقاته 63

المطلب الأول : تـثـمـيـن التراث الثقافي عبر الرقمنة 64

الفرع الأول : السياحة الرقمية **64**

الفرع الثاني : الترويج الثقافي 69

المطلب الثاني : واقع وآفاق التحول الرقمي في التراث الثقافي الجزائري 72

الفرع الأول : تحديات التحول الرقمي في حماية التراث الثقافي في الجزائر (التحديات التقنية

والمؤسسية ، التحديات القانونية والتنظيمية) 73

الفرع الثاني: اقتراح حلول لتفعيل التحول الرقمي في حماية وتثمين التراث الثقافي في الجزائر

..... 77

خاتمة الفصل الثاني..... 82

خاتمة 84

قائمة المراجع 88

ملخص مذكرة الماستر

تسعى هذه الدراسة إلى إبراز الدور الذي يؤديه التراث الثقافي في تحقيق التنمية المستدامة في ظل التحول الرقمي، من خلال تحليل مختلف الآليات الرقمية المعتمدة في حفظ التراث الثقافي وتوثيقه وتنميته. كما تسعى إلى بيان مدى مساهمة التقنيات الحديثة في تعزيز استدامة الموروث الثقافي وإتاحته للأجيال الحالية والمستقبلية، فضلاً عن دوره في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

ومن خلال استعراض المفاهيم المرتبطة بالتراث الثقافي والتنمية المستدامة والتحول الرقمي، وتحليل الأطر القانونية والمؤسسية المنظمة لحماية التراث الثقافي ورقمته، توصلت الدراسة إلى أن التحول الرقمي يمثل أداة فعالة للحفاظ على التراث الثقافي وتنميته، ويسهم في تعزيز السياحة الثقافية والصناعات الإبداعية ونشر المعرفة الثقافية على نطاق واسع.

كما أظهرت النتائج وجود مجموعة من التحديات المرتبطة بالبنية التحتية الرقمية والتمويل والتأهيل البشري والإطار التشريعي، مما يستدعي تبني استراتيجيات وطنية متكاملة لضمان استدامة التراث الثقافي الرقمي. أن الاستثمار في التراث الثقافي من خلال الوسائل الرقمية يعد ركيزة أساسية لتحقيق التنمية المستدامة، لما يوفره من فرص للحفاظ على الهوية الثقافية وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المجتمعات المعاصرة.

الكلمات المفتاحية :

1/ التراث الثقافي 2/ التنمية المستدامة 3/ التحول الرقمي 4/ الرقمنة الثقافية

Abstract of The master thesis

This study aims to highlight the role of cultural heritage in achieving sustainable development in the context of digital transformation by analyzing the various digital mechanisms used for the preservation, documentation, and valorization of cultural heritage. It also seeks to demonstrate the contribution of modern technologies to enhancing the sustainability of cultural heritage and ensuring its accessibility to present and future generations, in addition to its role in supporting economic, social, and cultural development. The study examines the concepts related to cultural heritage, sustainable development, and digital transformation, while analyzing the legal and institutional frameworks governing the protection and digitization of cultural heritage. The findings indicate that digital transformation constitutes an effective tool for preserving and promoting cultural heritage, contributing to the development of cultural tourism, creative industries, and the widespread dissemination of cultural knowledge.

The results also reveal several challenges related to digital infrastructure, funding, human resource development, and legislative frameworks, which call for the adoption of comprehensive national strategies to ensure the sustainability of digital cultural heritage.

The study concludes that investing in cultural heritage through digital technologies represents a fundamental pillar for achieving sustainable development, as it provides valuable opportunities for preserving cultural identity and fostering economic and social development in contemporary societies.

Keywords:

/1Cultural Heritage /2Sustainable Development /3Digital Transformation /4Cultural Digitization